



كُلية الدراسات العليا

أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية

**The Impact Of The Paris Protocol On The General Budget Of The
Palestinian Authority**

إعداد

صهيب محمد موسى عطاونه

إشراف

د. تيسير عمرو

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة العامة بكلية الدراسات العليا والبحث
العلمي في جامعة الخليل

2021م

إجازة الرسالة
أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية

أعداد الطالب:
صهيب محمد موسى عطاونه

المشرف:

الدكتور تيسير عمرو

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2021/12/29م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع	د. تيسير عمرو	1. رئيس لجنة المناقشة
التوقيع	د. محمد الجعبري	2. ممتحناً داخلياً:
التوقيع	د. سمير حزيون	3. ممتحناً خارجياً:

الخليل - فلسطين
1443هـ - 2021م

الإهداء

إلى أبي العزيز على قلبي

إليك أُمي نبع المحبة والعطاء

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم

إلى كل الأصدقاء من كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي

إلى كل من ساهم في تعليمي ولو بحرف في حياتي الدراسية

إلى هؤلاء جميعاً أهدي عملي هذا.

شكر وتقدير

لا يسعني وقد شارفت على الانتهاء من هذا العمل المتواضع إلا أن أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى الذي أعطاني العزيمة والقوة، وألهمني الصبر في إنجاز هذا العمل.

وأقدم أجمل عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى جامعة الخليل ممثلة برئيس مجلس الأمناء الدكتور نبيل الجعبري وعمدائها ورؤساء الأقسام وموظفيها لما لهم من فضل في منحي فرصة استكمال دراستي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور تيسير عمرو الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل بجهده ونصائحه إلى أن خرج إلى حيز الوجود.

وختاماً أتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى كل من دعم هذه الدراسة ولو بكلمة أو نصيحة، لهم مني أسمى عبارات الشكر والعرفان، راجياً الله سبحانه وتعالى أن يوفقني في رد بعض أفضالهم علي.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
د	فهرس الجداول
و	فهرس الأشكال
ز	ملخص الدراسة
ط	Abstract
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	المقدمة
7	مشكلة الدراسة وأسئلتها
7	أهداف الدراسة
7	أهمية الدراسة
8	فرضيات الدراسة
8	محددات الدراسة
9	مصطلحات الدراسة
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
11	الإطار النظري
12	تأثير بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني
12	تأثير بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني على أساس المراحل الزمنية
19	تأثير بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني على أساس القطاعات
28	تأثير بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية
44	الدراسات السابقة
48	التعليق على الدراسات السابقة
	الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة
50	منهج الدراسة
50	مجتمع الدراسة
50	عينة الدراسة

51	أداة الدراسة
51	صدق الأداة
54	ثبات الأداة
55	متغيرات الدراسة
55	المعالجة الإحصائية
	الفصل الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة
57	مفتاح التصحيح
58	النتائج المتعلقة بالسؤال الأول
60	النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
61	النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث
62	النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع
	الفصل الخامس: الإستنتاجات والتوصيات
67	الإستنتاجات
68	التوصيات
70	المراجع
	الملاحق
77	ملحق رقم (1): نموذج الاستبانة
81	ملحق رقم (2): قائمة أسماء المحكمين
82	ملحق رقم (3): تسهيل المهمة
83	ملحق رقم (4) التدقيق اللغوي

فهرس الجداول

الرقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
(1.3)	توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.	51
(2.3)	نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية مع الدرجة الكلية للمقياس.	52
(3.3)	معامل الثبات كرونباخ ألفا لمجالات أداة الدراسة.	54
(1.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني.	58
(2.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لأثر بروتوكول باريس على الإيرادات.	60
(3.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لأثر بروتوكول باريس على النفقات.	61
(4.4)	نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Sample Test) للفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.	63
(5.4)	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لإجابات المبحوثين لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير الجنس.	64
(6.4)	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لإجابات أفراد العينة لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي.	65
(7.4)	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لإجابات أفراد العينة لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.	66

فهرس الأشكال

الرقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1.	إيرادات الجباية المحلية.	30
2.	تطور حجم إيرادات المقاصّة خلال الفترة 1996-2020م.	34
3.	تقسيم الموازنة العامة الفلسطينية حسب النفقات العامة.	39
4.	الموازنة العامة الفلسطينية من عام 1997-2019م.	42

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث عمد الباحث لقياس ذلك بناء على عينة دراسة وهي درجة رجال الأعمال الخاصة حسب تصنيف الغرفة التجارية في محافظة الخليل، وقد بلغ عددهم (450) رجل أعمال حسب إحصائية غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل، حيث استخدم الباحث العينة العشوائية البسيطة التي استهدف فيها عينة الدراسة (درجة رجال الأعمال الخاصة في محافظة الخليل)، فكان عدد أفراد العينة (75) رجل أعمال، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث هذه العينة لقياس أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وأظهرت النتائج أن أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني جاء بدرجة متوسطة، حيث ساهم في تغييب سياسة تنمية مبنية على الإمكانيات المتاحة، وكذلك أدى إلى نمو الواردات أكثر من الصادرات، وحد كذلك من فرص التنمية الفلسطينية على الرغم من أنه منح الفلسطينيين صلاحية معقولة لاستيراد السلع، والخدمات الاستهلاكية دون وساطة من إسرائيل وإن كانت تشوبها بعض التعقيدات في التخليص عليها في الموانئ الإسرائيلية.

كما أظهرت النتائج أن أثر بروتوكول باريس على الإيرادات جاء بدرجة مرتفعة، حيث تعتبر المقاصة من أبرز الإيرادات الفلسطينية التي أنتجها بروتوكول باريس، وهناك تحايل على الضرائب المترتبة على المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي، كما تتحكم إسرائيل بمعظم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، كما أن إسرائيل لا تلتزم بدفع المستحقات المالية للسلطة بالموعد المحدد، ولا تلتزم بإظهار حجم المقاصة شهرياً.

وتبين أن أثر بروتوكول باريس على النفقات جاء بدرجة مرتفعة جداً، حيث أن النفقات الجارية سبب رئيسي في عجز الموازنة الفلسطينية، والإيرادات الفلسطينية لا تغطي النفقات للسلطة الفلسطينية، كما عمل بروتوكول باريس على تحديد قنوات الإنفاق الفلسطيني.

وأظهرت النتائج أنه يوجد أثر لبروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، ولا توجد فروق في إجابات المبحوثين لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير الجنس، والمسمى الوظيفي، والمستوى التعليمي.

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي: أولاً، تشجيع الإنتاج المحلي وفرض سياسة واضحة لحماية المنتج الفلسطيني وفرض ضرائب على كل المنتجات الواردة وخاصة الغذائية والغير ضرورية والتي من الممكن أن تهدد المنتج الفلسطيني. ثانياً، العمل على زيادة الصادرات الفلسطينية وتنويعها وزيادة جودتها من خلال الاستعانة بالطرق والأساليب الحديثة في الإنتاج والاستعانة بالتكنولوجيا قدر الإمكان. ثالثاً، خلق بيئة استثمار جاذبة وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي. رابعاً، إعادة النظر في بروتوكول باريس الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بربطه أسعار السلع في إسرائيل بأسعار السلع في المناطق الفلسطينية. خامساً، إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تخدم وتلائم الجانب الفلسطيني بشكل أفضل من الاتحاد الجمركي أو النقدي مع الجانب الإسرائيلي. سادساً، الضغط على الجانب الإسرائيلي للتخلي عن سياسات الإغلاق والحصار والتدمير الممنهج للكثير من مقومات حياة الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية خاصة وأن الكل يعلم بأن الاقتصاد المتوازن بين الطرفين هو أساس الاستقرار في المنطقة.

Abstract:

This study aimed to identify the impact of the Paris Protocol on the general budget of the Palestinian National Authority. According to the statistics of the Chamber of Commerce and Industry of Hebron Governorate, where the researcher used the simple random sample in which he targeted the study sample (the degree of private businessmen in Hebron Governorate). The Paris Protocol on the general budget of the Palestinian National Authority, and the results showed that the impact of the Paris Protocol on the Palestinian economy came to a medium degree, as it contributed to the absence of a development policy based on the available capabilities, as well as led to the growth of imports more than exports, and also limited Palestinian development opportunities despite It granted the Palestinians reasonable authority to import goods and consumer services without mediation from Israel, although it was tainted by some complications in clearing them at Israeli ports.

The results also showed that the impact of the Paris Protocol on revenues was high, as clearing is one of the most prominent Palestinian revenues produced by the Paris Protocol, and there is a circumvention of taxes resulting from clearing by the Israeli side, and Israel controls most of the public revenues of the Palestinian Authority, and Israel does not It is obligated to pay the financial dues to the Authority on the specified date, and it is not obligated to show the amount of clearing monthly.

It was found that the impact of the Paris Protocol on expenditures was very high, as current expenditures are a major cause of the Palestinian budget deficit, and Palestinian revenues do not cover expenditures for the Palestinian Authority, and the Paris Protocol worked to define the Palestinian spending channels.

The results showed that there is an effect of the Paris Protocol on the general budget of the Palestinian National Authority, and there are no differences in the

respondents' answers to the impact of the Paris Protocol on the general budget of the Palestinian National Authority due to the variable of gender, job title, and educational level.

Based on the previous results, the researcher recommends the following: First, encouraging local production and imposing a clear policy to Palestinian product and imposing taxes on all incoming products, especially food and unnecessary ones, which may threaten the Palestinian product. Second, working to increase and diversify Palestinian exports and increase their quality through the use of modern methods and methods of production and technology as much as possible. Third, creating an attractive investment environment and encouraging internal and external investment. Fourth, reconsidering the Paris Economic protocol, especially with regard to linking the prices of goods in Israel to the prices of goods in the Palestinian territories. Fifthly, establishing a free trade zone between the Palestinian and Israeli sides that serves and suits the Palestinian side better than a customs or monetary union with the Israeli side. Sixth, pressure on the Israeli side to abandon the policies of closure and siege and the systematic destruction of many of the basics of Palestinian social and economic life, especially since everyone knows that a balanced economy between the two sides is the basis for stability in the region.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1/1 مقدمة

2/1 مشكلة الدراسة

3/1 أهداف الدراسة

4/1 أهمية الدراسة

5/1 فرضيات الدراسة

6/1 محددات الدراسة

7/1 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1/1 مقدمة

وقعت نكسة حزيران عام 1967م في وقت كان الشعب الفلسطيني يصارع ظروفاً قاسية في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبوقوعها أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس تحت نير الاحتلال الإسرائيلي فيما نزح حوالي ربع مليون فلسطيني إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن لينضموا إلى من سبقهم من اللاجئين من أبناء وطنهم جراء نكبة عام 1948م، لم يضيع الاحتلال الإسرائيلي أي وقت فأنبرى إلى عمل منهجي تَشَطُّ هَدَفَ فيما هَدَفَ إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني الهش والضعيف أصلاً باقتصاده.

فأغلق الاحتلال الإسرائيلي كافة البنوك واستبدلها بالبنوك الإسرائيلية، وإن كان قد سمح عام 1985م لبنك القاهرة عمان بالعمل في الضفة الغربية في مسعى واضح ليس لتحقيق هدف سياسي فحسب بل هدف اقتصادي أيضاً، من أجل إضعاف القدرة المحلية الفلسطينية على الاستثمار في المشاريع الزراعية الكبيرة أو التجارية أو الصناعية، فكلما كان النظام البنكي غائباً كان هناك نقصاً في فرص الاستثمار الحقيقي وبالتالي إعاقة النمو والتوسع الاقتصادي، وبالتالي يترتب على ذلك إخراج الفائض المالي خارج نطاق المناطق المحتلة بسبب غياب مركز اقتصادي وسوق قومي مما يقود إلى انعدام فرص الاستثمار محلياً مما يعني بقاء التطور والتنمية محتجزين مما يدفع الكثير من المواطنين لإخراج الفائض لرصده في البنوك في الدول العربية والأجنبية مما يقيد فرص الاستثمار (صبيح وآخرون، 2018).

كما أنه فرض الاحتلال الإسرائيلي العملة الإسرائيلية على التعاملات وإن كان لم يمنع تداول الدينار الأردني، وفتح سوق العمل الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية الرخيصة ما أهمل هياكل الإنتاج الوطنية وحد

من تطورها، فضلاً عن تمتع الاقتصاد الإسرائيلي بسوق استهلاكي فلسطيني كبير، فاعتبره الدجاجة التي تبيض ذهباً، نظراً لأنه حفّز ووسع هياكل الإنتاج الإسرائيلية لتغطية الطلب الناشئ والمتزايد لهذه السوق، وليس أدلّ على ذلك من استمرار اعتماده لغاية الآن على الواردات من إسرائيل بحجم يزيد سنوياً عن أربعة مليارات الدولار، والمفارقة أن الواردات الفلسطينية أو قُلّ الصادرات الإسرائيلية تتم تقريباً بدون تكلفة شحن وتخليص جمركي، ولكنها بأسعار عالية أيضاً مما يثقل كاهل المستهلك والمنتج الفلسطيني على حد سواء.

في ظل هذا المناخ السياسي والاقتصادي الصعب جاء الإعلان عن اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو (Oslo Declaration of Principles Agreement) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والذي تم توقيعه في 13/9/1993م في البيت الأبيض بواشنطن، ولحقه توقيع الاتفاق الذي ينظم العلاقة الاقتصادية والتجارية بين الجانبين والذي أطلق عليه بروتوكول باريس الاقتصادي (Paris Economic Protocol) بتاريخ 29/4/1994م، في وقت اتسم فيه الوضع الفلسطيني ببعض السمات مثل أن عدد السكان بلغ 1.25 مليون نسمة في الضفة الغربية، ونحو 716 ألف نسمة في قطاع غزة (الخواجا، 2015) فيما بلغ عدد المستوطنات 151 مستوطنة وعدد المستوطنين 268 ألف مستوطن، تباينت نسبة مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي، فساهم قطاع الخدمات بحوالي 52% في حين ساهم القطاع الصناعي بحوالي 7%، أما القطاع الزراعي فقد تدهورت نسبة مساهمته من 33% إلى 14% (فلاح، 2013).

وترافق مع ذلك ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض القدرات الإنتاجية لدى الفلسطينيين حتى عام 1992م التي شهدت مستوى عالٍ من انتشار الفقر والبطالة في ظل تراجع الصادرات والواردات، وفي ظل انتشار غير مسبوق للمستوطنات كما أسلفنا ومن نافلة القول التأكيد بأن حقبة ما قبل قدوم السلطة الفلسطينية

شهدت انفصلاً تاماً للاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد العربي ولم تكن التجارة إلا من خلال الجانب الإسرائيلي فضلاً عن أنّ الجانب الإسرائيلي كان يجمع الضرائب من الفلسطينيين، ويقوم بتحويلها إلى خزينة الاحتلال بما يتعارض مع القوانين الدولية التي تنص على وجوب انفاق أموال الضرائب في المنطقة التي تجبى منها، ناهيك عن أنه وفي نفس الفترة كان يعمل نحو ثلث المشتغلين الفلسطينيين (حوالي 120 ألف عامل) داخل إسرائيل، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي كمصدر رئيسي للتشغيل وإلى جعل سوق العمل والاقتصاد الفلسطيني عرضة للتأثر بالتقلبات التي يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي، فشهد الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية تقلبات مع دوران الأعمال وخاصة في مجال الإنشاء، وتفاقم ضعف الطلب نتيجة إحلال عمالة أجنبية من أوروبا الشرقية وشرق آسيا محل العمالة الفلسطينية في التسعينيات (Angrist, 1995).

أدت بنود هذا البروتوكول والقيود الإسرائيلية المتخذة ضد الفلسطينيين إلى عرقلة نمو الاقتصاد الفلسطيني، وزيادة العجز في الميزان التجاري مع إسرائيل، وتعميق الاعتماد على السوق الإسرائيلية، كما أثر (البروتوكول) سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، وأدى إلى زيادة تكلفة الحياة اليومية على المواطن الفلسطيني، كما أسفر هذا البروتوكول عن خسائر ضريبية كبيرة لخزينة السلطة الفلسطينية، وعن عجز الاقتصاد الفلسطيني عن التعامل بنجاح مع الأسواق الخارجية، وبخاصة الأسواق العربية، ولاسيما وأنه جاء بعد حرب الكويت التي كانت سبباً، ونتيجة الانقسام غير المسبوق في العالم العربي والذي أخذ الفلسطينيون بجريته (وزارة الاقتصاد الفلسطينية، 2011).

وأبرز ما تضمنه هذا البروتوكول هو تغييبه للحدود الاقتصادية بين الطرفين، ونقل العلاقات الاقتصادية من حالة أمر واقع إلى حالة متفق عليها بين الطرفين، والإبقاء على النظام الجمركي بين الاقتصادين والذي يقوم على حرية حركة التجارة ما بين الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية، وتنظيم العلاقات التجارية

والنقدية والمالية، وتوضيح آلية جباية وتقااص الضرائب والجمارك بين الطرفين، وآلية تنظم عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وبقيت البضائع الإسرائيلية تدخل إلى الأراضي الفلسطينية بحرية تامة، وفرضت قيوداً على دخول البضائع الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية، فتكبد المستورد الفلسطيني عند استيراده للبضائع الإسرائيلية تكاليف تبلغ أضعاف ما هي عليه في البلاد المجاورة وذلك نتيجة للعلاقة غير المتكافئة بين الجانبين (أبو زعيتر، 2012).

على أية حال عقد الكثيرون الأمل على أن هذا البرتوكول كونه يرتبط باتفاق إعلان المبادئ في أوسلو الذي هو الآخر اتفاق انتقالي سيؤدي إلى استقلال فلسطين سياسياً واقتصادياً، متسلحين بحرية استيراد السلع، والخدمات الاستهلاكية، والإنتاجية مباشرة دون وساطة من إسرائيل ما يعطي المستثمر الفلسطيني فرصة الاستفادة من المنافسة في الأسواق العالمية، وتعزز هذا الأمل في بدايات قدوم السلطة الفلسطينية بعد توسيع مناطقها خارج غزة أريحا، وتدفق المساعدات الدولية إلى السلطة الفلسطينية حيث قفز (GDP) في سنوات العسل إلى 56.4% في الضفة الغربية و62% في قطاع غزة خلال الفترة من عام 1995-1999م (الفلاح، 2013) ولكن واقع الأمر كان غير ذلك.

فمن حيث الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فقد عقد الكثيرون الأمل على بروتوكول باريس ليعطي انطلاقة للاقتصاد الفلسطيني، ليعاود بعد ذلك الانتكاسات فقد كشفت الخطط الإسرائيلية القاضية بعدم تطوير المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقلال والدولة والذي أدى فيها إلى انتفاضة الأقصى التي استغلتها إسرائيل لتقويض الحلم بإقامة الدولة واستبدالها بسياسة الاعتقالات والاعلاقات والهدم، مما أضعف أداء الاقتصاد الفلسطيني كثيراً وأرجعه إلى معدل نمو سالب حيث بلغ معدل النمو (1.9% - 2.2%) علماً بأن نسبة تزايد عدد السكان (3.5%).

أعطت اتفاقية أوسلو 1993م بعض الصلاحيات للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على اعتبار أنها وحدة جغرافية واحدة، إلا أنها فرضت قيوداً على تلك الصلاحيات وحدت من سقفها وابتعدت عن القضايا المهمة والمحورية والتي تشكل أساس الحل، وهي السيادة الفلسطينية، القدس، والمستوطنات، والحدود، واللجئين، والمياه، كونه تم تأجيل البحث فيها إلى حين مفاوضات الحل النهائي (سليمان، 2013).

وظهر بروتوكول باريس كملحق لاتفاقية أوسلو ولكنه مثل الجانب التجاري للاتفاق حيث كان الجانب الإسرائيلي يسيطر على الجانب التجاري منذ عام 1967م إلى عام 1994م (عزرايل، 2017)، وكان الاقتصاد الفلسطيني مفصول بشكل تام عن الاقتصاد العربي، ولم تكن التجارة إلا من خلال الجانب الإسرائيلي سواء كان ذلك على صعيد الصادرات أو الواردات (سرداح، 2012)، وتفاوتت المنتجات الإسرائيلية على المنتجات الفلسطينية مما أثر على الاقتصاد الفلسطيني وبذلك التجأ الفلسطينيون إلى العمالة في إسرائيل، وبقي الجانب الإسرائيلي يجمع الضرائب من الفلسطينيين وتحويلها إلى خزينة الدولة اليهودية، مما يتعارض ذلك مع القوانين الدولية التي تحث على انفاق أموال الضرائب في المنطقة التي تجبى منها (مكحول وعبد الرازق، 1996).

وبقيام السلطة الفلسطينية عام 1994م واستناداً للملحق الاقتصادي لأوسلو أي بروتوكول باريس، تعززت تبعية الاقتصاد الفلسطيني لصالح الاقتصاد الإسرائيلي (سرداح، 2012)، ولأهمية وتأثير الموازنة العامة بالنسبة للحكومات عمد الباحث إلى دراسة التأثير الذي ترتب عن بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

2/1 مشكلة الدراسة:

يعتبر بروتوكول باريس بمثابة العنصر الرابط ما بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، ويجزم الأكاديميين والباحثين والأوراق العلمية بأن هذا البروتوكول كان مجحفاً بحق الجانب الفلسطيني، ولذلك عمد الباحث إلى دراسة أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية؟ من خلال الإجابة على أربعة أسئلة فرعية كما يلي:

1. ما أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني؟
2. ما أثر بروتوكول باريس على الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية؟
3. ما هو تأثير بروتوكول باريس على النفقات العامة للسلطة الفلسطينية؟
4. ما هو تأثير بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية؟

3/1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. معرفة أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني.
2. توضيح أثر بروتوكول باريس على الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية.
3. التعرف على أثر بروتوكول باريس على النفقات العامة للسلطة الفلسطينية.
4. توضيح أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

4/1 أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تتبع أهمية الدراسة في كونها تخدم الرغبة الفلسطينية الشعبية والرسمية في تشخيص أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني من مختلف الجوانب تمهيداً للانفكاك عن اقتصاد الاحتلال

وخاصة بعد تنكر إسرائيل لحقوق شعبنا السياسية والاقتصادية بما في ذلك الكثير من الاستحقاقات المنصوص عليها في بروتوكول باريس ذاته. هذا من جانب، أما من الجانب الآخر فإن الدراسة ربما كانت أول دراسة تتناول أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية بصورة مباشرة، ومن المعلوم بأن الموازنة العامة للدولة بالغة الأهمية كونها تعبر عن برنامج عمل الحكومة وأهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن كونها أداة مهمة في تشكيل الناتج المحلي وفي إعادة توزيع الثروات داخل الدولة فضلاً عن توضيحها فيما إذا كان بروتوكول باريس يؤثر على الاقتصاد والإيرادات والنفقات العامة للسلطة؟ وهل سيكون ذلك البروتوكول سبباً في عجز الموازنة العامة للسلطة وإلى أي مدى؟ وما أثره على فرص التنمية في فلسطين؟

الأهمية العملية: تتبع أهمية الدراسة من خلال توجيه أنظار السياسيين والمفاوض الفلسطينيين إلى الآثار التي تركها بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني من أجل الحد من السلبات التي خلفها ذلك البروتوكول.

5/1 فرضيات الدراسة:

1. يوجد أثر سلبي لبروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني.
2. يوجد أثر سلبي لبروتوكول باريس على الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية.
3. يوجد أثر سلبي لبروتوكول باريس على النفقات العامة للسلطة الفلسطينية.
4. يوجد أثر سلبي لبروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

6/1 محددات الدراسة:

الحدود الموضوعية: أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2021/1/1-2021/6/1م.

الحدود البشرية: تم تطبيق هذه الدراسة على العاملين في القطاع الخاص في محافظ الخليل.

7/1 مصطلحات الدراسة:

بروتوكول باريس: هو ملحق لاتفاقية إعلان المبادئ "اتفاقية أوسلو" تم توقيعه في 29 نيسان 1994م وهو الاتفاق التعاقد الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني (الشعبي، 2013).

الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية: برنامج مفصل لنفقات السلطة الفلسطينية وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الفلسطينية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة (أبو زعيتر، 2012).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

مقدمة

يعتبر بروتوكول باريس الذي ينظم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ملحقاتاً لمعاهدة أوسلو، وتتبع أهميته من أنه اعترف ضمناً بالحاجة إلى تصحيح العلاقة الاقتصادية المتوترة بين فلسطين وإسرائيل؛ وبدا أنه يهدف إلى تزويد السلطة الفلسطينية بالسبل القانونية والمؤسسية والإجراءات اللازمة لإدارة وتطوير التجارة الخارجية الفلسطينية في إطار رؤيتها التنموية؛ كونه تضمن في مقدمته اعترافاً متبادلاً باختلاف المصالح الاقتصادية لكل طرف. وأعطى بالنسبة إلى فلسطين الروابط الاقتصادية مع الأسواق الأخرى أهمية خاصة، سيما وأن أكثر من 90% من التجارة الخارجية الفلسطينية كانت إما مع إسرائيل أو من خلالها (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2012).

يتكون بروتوكول باريس من 11 مادة تشتمل على الكثير من الجوانب المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتجارية والضرائب وسياسات الاستيراد والبنوك والتأمين والمواصفات والمقاييس والسياسات الزراعية والمياه والطاقة والبترو، وبذلك أسس هذا البروتوكول الإطار الأساسي الذي حكم العلاقات الاقتصادية بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي مغطياً الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة انتقالية كان من المفترض أن تكون مدتها 5 سنوات، وقد تم الاتفاق بموجبه على تأسيس اللجنة الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية المشتركة (A joint economic committee) "JEC" لمتابعة تنفيذ البروتوكول ومعالجة

المشاكل المتعلقة به مع وجود إمكانية لأي طرف أن يطلب مراجعة أي مسألة تتعلق بالبروتوكول عن طريق هذه اللجنة (الخفيف وآخرون، 2014).

ويغطي البروتوكول جوانب التجارة، والعمل، والترتيبات المالية (الضرائب والجمارك والمقاصة) والنقدية (العملة والمصارف) وفيما يتعلق بالتجارة، أضفى توقيع البروتوكول صفةً تعاقدية لترتيبات شبه الاتحاد الجمركي التي كانت قائمة، وكان لذلك تأثيرات سلبية شديدة على مسار التنمية الفلسطيني، حيث انسحبت عناصر التكلفة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني بالرغم من التباين الشديد في مستويات الدخل والتطور بين الاقتصاديين (سمهوري، 2017).

تأثير بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني:

أ. تأثير بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني على أساس المراحل الزمنية:

مرحلة ما بين 1994-1999م

بالنظر إلى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بصورة كبيرة خلال الفترة 1994-1999م بحوالي 49.8% بأسعار ثابته خلال الفترة الممتدة من 1994-1999م (صبيح وآخرون، 2018).

على الرغم من أن السلطات الإسرائيلية بقيت تتحكم إلى حد كبير في طبيعة هياكل الإنتاج في الأراضي الفلسطينية من خلال سياسات مالية وإدارية، أدت فيما أدت إليه إلى مناقلة الاهتمام بقطاعات الإنتاج وخاصةً من القطاع الزراعي عبر التأثير على الأجور، مما اضطر الكثير من المزارعين لترك أراضيهم والتوجه للعمل في السوق الإسرائيلي، كما أن الدول المانحة لم توجه للقطاع الزراعي سوى 2% من التمويل الذي تقدمه للسلطة الفلسطينية كما أن هذه السلطة لم توظف هي الأخرى الأموال المطلوبة

لتطويره أو توفير التسهيلات الائتمانية للحفاظ عليه وتنميته خلال المرحلة الانتقالية، وقد ساهم القطاع الزراعي بحوالي 12% من الناتج المحلي حتى نهاية عام 1999م (سرداح، 2012).

ويعاني القطاع الصناعي هو الآخر من انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني وبات غير قادر على المنافسة بسبب الكثير من العقبات وأشكال الحصار والإغلاق والتدمير الممنهج، مما حدّ من قدرته على مواكبة التطور والتقدم وافقده القدرة على المنافسة أمام الصناعات الإسرائيلية، وساهم هذا القطاع في الناتج المحلي بحوالي 21% للعام 1994م إلا أنه بعد ذلك بدأ بالانخفاض إلى 15% نهاية عام 1999م، وهذا أدى بدوره إلى تداعيات سلبية على الصناعات التابعة (الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، 2003).

وهناك ثغرات من وجهة النظر الفلسطينية في بروتوكول باريس الاقتصادي تمثلت في القيود التي تتعلق بالموارد الاقتصادية والسيطرة على الحدود، وقد تباينت الآراء حول سبب الوقوع في هذه الثغرات التي عزاها الكثيرون إلى الطبيعة الإنتقالية لاتفاق أوسلو ذاته، بينما عزا البعض ذلك إلى قلة الخبرة، لدى المفاوض الفلسطيني، وعدم إحاطته بالجوانب كافة التي تخص الاقتصاد الفلسطيني وإمكانياته في المجال التطبيقي، وخاصة ما يتعلق بالتصدير والاستيراد والإنتاج المحلي وقدراته التنافسية، ما حد من نمو القطاع الصناعي الفلسطيني، بينما عزا البعض الآخر ذلك إلى قناعة البعض بضرورة التكامل بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، ومما أدى إلى إهمال العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية والدولية، بالتالي تفاقم التأثير السلبي على فرص التنمية بشتى أشكالها (عبد الرزاق، 2002).

أما قطاع الإنشاءات فإن مساهمته في الناتج المحلي في تلك الفترة انخفضت هي الأخرى من 10.5% إلى 5.6% (الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، 2003).

وفي جانب التعاملات المالية نصت المادة الرابعة من بروتوكول باريس الذي ينظم العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على حق السلطة الفلسطينية في إنشاء وتأسيس سلطة النقد الفلسطينية لتقوم بمهام البنك المركزي باستثناء عملية إصدار العملة وخلال عام 1993م بلغ عدد البنوك اثنان و 13 فرعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي عام 1994م شكلت السلطة الفلسطينية قفزة نوعية في قطاع المصارف حيث بلغ عدد البنوك 7 بنوك و 34 فرعاً (غانم، 2010).

مرحلة ما بين 2000-2005م

وقد أجمعت غالبية الدراسات والتقارير والبيانات الإحصائية على أن أداء الاقتصاد الفلسطيني قد تراجع تراجعاً حاداً منذ الربع الأخير من عام 2000م بسبب انتفاضة الأقصى التي أدت إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وخاصة بعد فرض القيود على المنتجات الفلسطينية وحركتها وانتشار الحواجز التي حوّلت المحافظات الفلسطينية إلى مناطق منفصلة عن بعضها البعض، ما أدى إلى تفاقم الاعتماد الفلسطيني على معونات المانحين (World Bank, 2009).

وفي تلك الفترة تراجعت حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي GDP لتصبح أقل من أو حول 5 % فقط بعد أن كانت بحدود 12 %، وذلك بسبب القيود التي فرضتها إسرائيل على المنتجات الزراعية الفلسطينية خلال الانتفاضة الثانية، وفي هذه الفترة 2000-2005م ظهر هناك انخفاض في أداء جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وقد كان النصيب الأكبر من ذلك لقطاع الزراعة لتصل مساهمته إلى 5.7 % فقط في عام 2005م وهذا يعتبر مؤشر خطير على الجانب الاقتصادي (الجهاز المركزي لإحصاء فلسطين، 2008).

أما الناتج الصناعي فقد تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي GDP عام 2000م بنسبة 5.5% مقارنة بعام 1999م في ظل الإجراءات القمعية الإسرائيلية التي هدفت في حينه إلى وقف الانتفاضة الفلسطينية الثانية والتي كانت قد اندلعت في الربع الأخير من العام 2000م (صبيح وآخرون، 2018).

أما قطاع الإنشاءات فقد انخفض هو الآخر بسبب الدمار الكبير الذي ألحقه الاحتلال بحق هذا القطاع، وهذا ينطبق على مستوى العمالة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني (الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، 2008). وذلك على الرغم من زيادة عدد البنوك في عام 2005م إلى 22 بنكاً وليصبح عدد فروعها 141 فرعاً موزعة على 10 بنوك محلية و 11 بنكاً عربياً، وبنك واحد أجنبي (سلطة النقد الفلسطينية، 2006).

وهكذا فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 2001-2005م بنسب متفاوتة، إلا أن عام 2002م كان الأشد والأكثر خسارة في الناتج المحلي، حيث تراجع بنسبة 21.2% مقارنة بعام 1999م وذلك بسبب الانتفاضة الثانية وزيادة حدة الإجراءات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، وارتفع في عام 2004 و 2005م إلا أنه بقي دون معدل في عام 1999م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006)، فيما بلغت نسبة العجز التجاري الفلسطيني 54% من الناتج المحلي في عام 2005م (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2012).

مرحلة ما بين 2006-2010م

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ظهر نظام سياسي جديد يمر في مرحلة بناء تحتل فيه حركة حماس موقعاً فاعلاً، خاصة بعد أن فازت بالانتخابات التشريعية، حيث يقع على عاتقها عبء كبير في تحمل المسؤوليات ورسم برنامج عمل سياسي واجتماعي واقتصادي يحتم إقامة علاقات متوازنة محلية

وإقليمية ودولية تكون قادرة على خدمة المشروع السياسي العام المرتبط بموافقة المجتمع الدولي (أبو عرب، 2008).

لم يُنَحَّ لحركة حماس المجال للعمل في مناخ صحي، بسبب الحصار الاقتصادي عليها والذي فرضته الرباعية الدولية، ونفذته إسرائيل وقوى إقليمية في المنطقة العربية، وبذلك وقعت الحكومة الفلسطينية بين مطرقة الالتزامات والمتطلبات العملية لأي حكم، وسندان سعيها لتجاوز تبعات الحصار الاقتصادي وتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، فلم تدخر حماس جهداً في البحث عن بدائل ومخارج للأزمة ونجحت إلى حد ما في إدخال الأموال إلى قطاع غزة، فبعد أن عجزت الحكومة على توفير كامل رواتب للموظفين نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض عليها من قوى إقليمية ودولية، أعلنت نقابة الموظفين المدنيين والعسكريين إضراباً شاملاً شل القطاع الحكومي لمدة أربعة شهور ونصف، فيما أوقف دفع المستحقات الضريبية للسلطة الفلسطينية، وأغلقت المعابر التجارية، ومنعت البنوك الوطنية والأجنبية من التعامل مع الحكومة الفلسطينية، ما مثل حالة فريدة في العالم أن ترفض البنوك الوطنية التعامل مع حكومتها المنتخبة (الدجني، 2010).

وتعد هذه الفترة من أسوء الفترات التي مرت على الاقتصاد الفلسطيني فشهدت هذه الفترة الكثير من الأحداث التي أثرت بشكل كبير جداً على أداء الاقتصاد الفلسطيني، حيث اشتد فيها الحصار. وتم إغلاق المعابر بشكل تام ولحق دمار هائل بشبكة الكهرباء وفرض حصار خانق على جميع مصادر تحويل أموال الحكومة الفلسطينية، مما زاد من معاناة المواطن الفلسطيني بشكل كبير جداً بسبب انقطاع رواتب الموظفين وتوقف تقديم الدعم والمنح الدولية للحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس بحجج أنها حكومة تدعم الإرهاب (وزارة الاقتصاد الفلسطيني، 2011).

ومن التداعيات الكبيرة على الاقتصاد الوطني فرض حصار على معظم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية: الزراعة، الصناعة والتجارة وغيرها، وزادت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية وتحديداً في قطاع غزة، كون القطاع بعد سيطرة حماس عسكرياً عليه عام 2007م، فرض عليه حصاراً شاملاً شل جميع مناحي الحياة، وعلى الرغم من استطاعة حماس توفير بعض الأموال وإن كانت لا تلبي احتياجات المواطن (الدجني، 2010).

وبعد الانقسام الفلسطيني تكونت حكومة فلسطينية في الضفة الغربية تبنى من خلالها الدكتور سلام فياض رئيس الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية سياسة اقتصادية وصفت بأنها ناجحة، تتميز بالشفافية والنزاهة وتقديم نماذج اقتصادية ومشاريع تنموية كبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى تركز أغلب المساعدات للضفة الغربية (الدجني، 2010).

وهكذا أصبحنا نلاحظ تحسناً وإن كان بطيئاً في معظم القطاعات الاقتصادية فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي 6.2% قبل عام 2010م، فخلال عام 2010م ارتفعت القيمة المضافة لنشاط الزراعة بنسبة 22.8% كما ارتفع عدد العاملين بنسبة 6.3%، أما القطاع الصناعي فقد بلغت نسبته من الناتج المحلي 12.3% خلال عام 2010م بعد أن كانت تشكل ما نسبته 5.5% خلال الفترة من عام 2000م إلى ما قبل عام 2009م وذلك بسبب انتفاضة الأقصى، وبشكل نشاط الخدمات ما نسبته 20.9% من الناتج المحلي عام 2010م، حيث ارتفعت القيمة المضافة لنشاط الخدمات ما نسبته 3.3% مقارنة بالسنوات ما قبل عام 2009م، وأظهرت بيانات الميزانية الموحدة للبنوك الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والتي تشمل الموجودات والمطلوبات للقطاع المصرفي ارتفاعاً بنسبة 14.2% في ودائع المقيمين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

مرحلة ما بعد 2010م

على أية حال فإن مرحلة الدكتور سلام فياض وخطواته لم تمنع بعض الانتكاسات كما أنها لم تخلو من التذبذبات فكان وضعها خليطاً من النجاحات والاختلالات فقد شهدت الفترة بين عام 2011-2012م تدهور الاقتصاد الفلسطيني بشكل ملحوظ وذلك بسبب فرض القيود المستمرة وزيادة عدم اليقين السياسي، إضافة إلى أزمة السيولة المتعمقة، مع زيادات كبيرة في المتأخرات والديون المحلية، وظهرت حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والجهات المانحة لتحقيق الاستقرار في الوضع المالي وإحياء النمو الاقتصادي من خلال اتخاذ تدابير في موازنة عام 2013م (صندوق النقد الدولي، 2013).

وفي عام 2013م زادت نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي بنسبة 6%، وبقيت في ارتفاع لتصل إلى 13% عام 2018م، كما أن نسبة العمالة في السوق الإسرائيلي تناقصت عام 2013م مما أدى إلى تحسن نسبة أجور العمالة في السوق الإسرائيلية، وبناءً على ذلك تراجعت درجة تبعية الاقتصاد الفلسطيني من 27% إلى 13% من عام 2011-عام 2018م، وعند مقارنة نسبة الاستيراد فنجد أنها تراجعت بمعدل 10% من عام 1993م إلى عام 2014م حتى وصلت إلى 55% في عام 2018م، وهذا يشير إلى انخفاض مستوى تبعية الاقتصاد الفلسطيني إلى الاقتصاد الإسرائيلي (جميل وآخرون، 2020).

أما في عام 2018م مرت السلطة الفلسطينية بأصعب وأقسى الظروف المالية، وانخفض الناتج المحلي الفلسطيني الإجمالي من 10% قبل خمس سنوات ليصل الآن إلى 3,5 بالمئة. بعدما أوقفت الولايات المتحدة مئات الملايين من الدولارات من المساعدات الفلسطينية (جميل وآخرون، 2020).

بدأت المساعدات الدولية بالتراجع من بداية عام 2014م حتى وصلت إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي العام 2019م، بعد أن كانت تصل في السنوات السابقة إلى أكثر من 30% يستدل من ذلك أن

جزءاً كبيراً من هذه المساعدات هي مساعدات إغاثية، ولدعم الموازنة، ويُستخدم جزء كبير منها لتمويل الاستيراد من إسرائيل (ماس، 2017).

ب. تأثير بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني على أساس القطاعات:

أولاً قطاع العمالة:

نص البروتوكول فيما يخص العمالة على أن يحافظ الطرفان على حركة العمالة الطبيعية بينهما، إلا أن إسرائيل واصلت التعامل مع العمال الفلسطينيين كجيش احتياطي من العمالة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، واستخدمت سياسة الإغلاق بما يناسب دورة الأعمال الإسرائيلية (الشقاقي، 2019)، وذكر عزرايل (2017) أن بروتوكول باريس يؤكد على أن حركة العمل بين الضفة وقطاع غزة هي الوضع الطبيعي السائد ولكنه يترك الكثير من الأمور لتقدير كل جانب، يشترط البروتوكول أن كلا الجانبين سيحاول الحفاظ على حركة عمالة طبيعية بينهما شريطة أن يكون لكل جانب الحق في أن يقرر من فترة إلى أخرى حجم وظروف حركة العمالة إلى مناطقه، إذا قام أي جانب بتعليق مؤقت للحركة الطبيعية فسيبلغ الجانب الآخر على الفور.

ويمكن القول إنَّ تغييراً جوهرياً طرأ على تركيبه العمالة الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الفلسطينية، فقد كان نمو العمالة بنسبة 6.3% قبل عام 1993م، وكان نمو العمالة في الاقتصاد المحلي بنسبة 1.8%

(النقيب، 2003)، وبعد بروتوكول باريس نجد أنَّ استخدام العمالة الفلسطينية في إسرائيل نمت بمعدل 3%، بينما في السوق المحلي نما بمعدل 5% سنوياً حتى عام 2019م (جميل وآخرون، 2020).

ثانياً قطاع التجارة:

فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ينص بروتوكول باريس على تبادل البضائع الفلسطينية والإسرائيلية بلا رسوم أو جمارك، فيما ينص بشأن الاستيراد على اعتماد نظام التجارة الخارجية وسياسة الاستيراد في إسرائيل كأساس لنظام التجارة الخارجية وسياسة الاستيراد في فلسطين (أي لا تستطيع السلطة الفلسطينية فرض رسوم جبايات أخرى أقل من تلك التي تفرضها إسرائيل) (عزرايل، 2017).

احتوى بروتوكول باريس على ثلاث مواد تختص بالسياسة المالية الفلسطينية، حيث احتوت المادة رقم (3) في البروتوكول سياسة وضرائب الاستيراد، والمادة رقم (5) والتي تشمل على الضرائب المباشرة والمادة رقم (6) ضمت الضرائب الغير مباشرة على الإنتاج المحلي، وتم الاتفاق على إعادة حصيله ضريبة القيمة المضافة المحصلة من طرف إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية عبر غرفة المقاصة، إلا أن التجربة العملية أثبتت أن هذا عمل لصالح إسرائيل سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي (أبو عرب، 2008).

كما نص بروتوكول باريس الاقتصادي على العديد من البنود التي تحد من قدرة السلطة الفلسطينية السيطرة على إيراداتها المالية، ومن الأمثلة على ذلك (اشتية، 2018):

1. تحكّم الجانب الإسرائيلي بأكثر من نصف الموارد المالية للسلطة الفلسطينية والمتمثل ببند المقاصة الذي طالما استخدمته دولة الاحتلال لابتزاز السلطة الفلسطينية في مطالبها السياسية والوطنية، ويظهر هذا التحكّم عند تتبع بنود النفقات في الموازنة العامة الفلسطينية، حيث نجد أن هناك بند مستحدث تحت مسمى "صافي الإقراض" يمثل اقتطاعات وقرصنة إسرائيلية من

مستحقات الجانب الفلسطيني من المقاصة بدل متأخرات على الهيئات المحلية دون أي مسوِّع قانوني لاقتطاعها.

2. ضريبة القيمة المضافة في المناطق الفلسطينية والتي ربطها بروتوكول باريس بالنسبة المفروضة لدى دولة الاحتلال، مع هامش حركة فلسطينية لا يتجاوز نسبتيْن مؤبديتين. والمشكلة في هذا البند أنه لم يأخذ في الاعتبار الفارق الكبير في مستويات الدخل بين الطرفين، فمتوسط دخل الفرد في دولة الاحتلال يتجاوز 20 ضعف متوسط دخل المواطن الفلسطيني، الأمر الذي يعني أنَّ ضريبة القيمة المضافة السائدة تتناسب مع مستوى الدخل الإسرائيلي، في حين تشكل عبئاً كبيراً على المواطن الفلسطيني، وحدد بروتوكول باريس الاقتصادي ضريبة القيمة المضافة ومقدارها 17%.

ونص بروتوكول باريس على تحديد سياسات الاستيراد والضرائب، وأهمها إعطاء الصلاحيات للسلطة الفلسطينية في تحديد الجمارك للسلع الواردة في قوائم 1أ، 2أ، ب بالإضافة إلى الجمارك على السيارات وفق الكميات التي تكفي حاجة السوق الفلسطيني وفقاً لما تراه وتحدده اللجنة الاقتصادية المشتركة (JEC)، وفيما عدا تلك القوائم، يجب على السلطة الالتزام بالجمارك والضرائب التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على التجارة الخارجية، مع إعطاء الحق للسلطة بتخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة المعتمد في إسرائيل بنقطتين مؤبديتين (النتشة، 2013).

وحسب بروتوكول باريس الاقتصادي لا تحتسب أية جمارك لصالح السلطة الفلسطينية على البضائع المستوردة من السوق الإسرائيلية، بغض النظر عن منشأ هذه البضائع، وإنما تفرض فقط على عمليات الاستيراد الفلسطيني المباشر للسلع غير الإسرائيلية عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية، والتي تحدد وجهتها النهائية في البيان الجمركي على أنها مستوردة للصفة الغربية أو قطاع غزة، وهذا يعني أن إعادة

تصدير السلع ذات المنشأ غير الإسرائيلي للضفة والقطاع يعامل كما تعامل السلع الإسرائيلية، فلا يصدر للسلع المعاد تصديرها لمناطق السلطة الفلسطينية أي بيان جمركي، الأمر الذي يفقد السلطة الفلسطينية الجمارك والرسوم الأخرى التي تجبى من الجمارك الإسرائيلية، والتي تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية. مما يؤدي إلى استنزاف كبير لإيرادات السلطة الفلسطينية (النتشة، 2013).

علماً أن التقديرات تشير أن المالية العامة الفلسطينية تخسر سنوياً ما يقارب نصف مليار دولار نتيجة عدم وجود تمثيل فلسطيني على المعابر والموانئ التجارية (وزارة المالية، 2018).

ورغم أن هذه الممارسات تخالف ما هو متبع في أنظمة الاتحادات الجمركية، والمبني على مبدأ تخصيص الإيرادات الجمركية حسب نقطة الاستهلاك، يجري استيراد جزء كبير من البضائع الفلسطينية عن طريق موردين إسرائيليين دون تحديد المقصد النهائي لهذه البضائع في فواتير الاستيراد (النتشة، 2013).

إن العراقيل والتعقيدات التي يضعها الجانب الإسرائيلي في وجه استيراد الفلسطينيين لحاجياتهم أجبرت الكثيرين منهم على الاستيراد بأسماء موردين إسرائيليين أو شراء ما يحتاجونه من السلع المستوردة من السوق الإسرائيلية ما أفقدهم الجمارك التي أصبحت تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية.

وهذا كله أدى إلى خفض رفاهية المستهلك الفلسطيني ودفعه نحو مزيد من الاستيراد لتكملة احتياجاته من السوق الإسرائيلي أو عبر المستورد الإسرائيلي أو عبر الاستيراد غير المباشر للبضائع غير الإسرائيلية المنشأ أو حتى من خلال استهلاك سلع مهربة من أو عبر إسرائيل، ومن هنا يتبين أن العائدات المالية للسلطة الفلسطينية من الضرائب على الواردات تتسرب من عدة اتجاهات سواء من خلال الاستيراد غير المباشر عبر إسرائيل أو من خلال التهريب والتهرب الضريبي (النقيب، 2003).

وشكّلت نسبة التجارة الفلسطينية مع إسرائيل نحو (80.9%) من إجمالي التجارة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999م، وانخفضت نسبة التبادل التجاري في عام 2001م إلى 66.4% بسبب الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وحيث بقي الاقتصاد الفلسطيني قائماً منذ عام 2002م وحتى عام 2014م رغم الانتكاسات التي مرّ فيها خلال الانتفاضة الثانية والحصار الدولي الذي وقع على الاقتصاد الفلسطيني بعد الانتخابات عام 2006م، وما تلاها من حصار اقتصادي على الحكومة الفلسطينية في تلك الفترة، وشكّلت التجارة الفلسطينية مع إسرائيل خلال الفترة الممتدة من عام 2002م إلى عام 2014م ما نسبته (74.7%) من إجمالي التجارة الفلسطينية، ممّا حرّم الاقتصاد الفلسطيني من مصادر الواردات وأسواق التصدير الأكثر قدرة على المنافسة، وبقي رهيناً للسياسات الإسرائيلية الاقتصادية والأمنية، ونتج عن ذلك استمرار ارتفاع نسبة العجز التجاري الفلسطيني بنحو (70%) من الناتج المحلي الإجمالي، حيث مثّل العجز التجاري مع إسرائيل معظم هذه النسبة (الأونكتاد، 2014).

وقد ارتفعت نسبة التبادل التجاري في عام 2015م بنسبة 4% مقارنة بعام 2014م، وارتفعت في عام 2016م بنسبة 1.7% مقارنة بعام 2015م، كما ارتفعت نسبته 12.4% في عام 2017م مقارنة بالسنوات من عام 2014-2016م، كما ارتفعت في عام 2018م بنسبة 11.2% مقارنة بسنة 2017م (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2019).

وهكذا يتضح بأن التبادل التجاري الداخلي غير المتوازن مع الجانب الإسرائيلي يشير إلى أن الجانب الفلسطيني يستورد من الجانب الإسرائيلي ما نسبته 60-80% من إجمالي الواردات الكلية في المقابل يُصدّر الجانب الفلسطيني إلى الجانب الإسرائيلي ما نسبته 80-90% من إجمالي الصادرات الكلية إلى العالم (مع تفوق مبالغ الاستيراد عن التصدير)، مما يزيد تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي (الزيان، 2018).

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد كانت محصورة مع الجانب الإسرائيلي، وقد فرضت إسرائيل منذ احتلالها لفلسطين نظام جمركي أحادي الجانب ففرضت على المستورد الفلسطيني دفع الضرائب الجمركية الإسرائيلية، ومع قدوم السلطة التي لم تتبنى سياسات اقتصادية تنمي التجارة الخارجية ولم تعمل على تشجيع الإنتاج المحلي والتصدير للخارج للنهوض بالتجارة الخارجية، وهذا يعتبر من أهم التشوهات الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، ولا يمكن لأحد تجاهل دور الصادرات في النهوض بالاقتصاد وتحقيق الهيكلية المنشودة (الشلة، 2005).

وقادت بنود هذا البروتوكول والقيود الإسرائيلية المتخذة ضد الفلسطينيين إلى عرقلة النمو الاقتصادي الفلسطيني، وزيادة عجز الميزان التجاري مع الطرف الإسرائيلي، وزيادة الاعتماد على السوق الإسرائيلي، كما عاد هذا البروتوكول بالأثر السلبي على القدرة التنافسية للشركات الفلسطينية، وأسفر عنه ارتفاع تكلفة الحياة اليومية على المواطن الفلسطيني، كما أدى إلى عجز الاقتصاد الفلسطيني في التعامل مع الأسواق الخارجية، وخاصة الأسواق العربية (الشعبي، 2013).

لم يأخذ بروتوكول باريس الاقتصادي في الاعتبار الحق الفلسطيني المشروع والغير قابل للتصرف في السعي نحو إحداث تنمية اقتصادية سوية ومتوازنة تقوم على الندية والتكافؤ والمصالح المتبادلة، ولكنه ساهم في إضعاف القاعدة الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية بسبب الانتهاكات المجحفة بحق الجانب الفلسطيني (سرداح، 2012).

وفي ظل هذا البروتوكول ظهر مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي وغدا بمثابة الدستور الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، حيث مثل الخطوط المسموح للسلطة الفلسطينية السير عليها وهو ما اصطدم بمساعيها لإحداث عملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة (عورتاني وآخرون، 1994).

كما أدى هذا البروتوكول إلى تقييد مدى عمل السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية إن لم يكن حرمانها من أيه فاعلية وخلق من جانب آخر قيود كان من الممكن تجنبها على القطاع الخاص الفلسطيني مما جعله عاجزاً عن القيام بدوره الريادي المنشود كقاطرة تجر عربة التنمية الاقتصادية الفلسطينية (الصوراني، 2005).

ورغم ذلك أبرمت السلطة الفلسطينية بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي بعض الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الأردن ومصر والسعودية، وهذا ما جعل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أبرمتها السلطة الفلسطينية مع الكثير من الأطراف الإقليمية والدولية مثل الأردن ومصر والسعودية وغيرها بلا معنى يذكر تقريباً، وبالتالي فإن مسعى السلطة الفلسطينية لتكريس عمقها العربي والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي أصبح هو الآخر بدون أي فاعلية (ملحم، 2016).

وترتب على هذا البروتوكول تداعيات كثيرة، طالت مختلف مجالات الحياة في الأراضي الفلسطينية، وتحديداً المجال الاقتصادي، وخلق وقائع جديدة ساهمت في ترجع الاقتصاد الفلسطيني، وإدامة ارتهانه للاقتصاد الإسرائيلي على الرغم من التوقعات الكبيرة والتفاؤل المفرط الذي صاحبه والذي لم يدم طويلاً في ضوء الوقائع على الأرض ما جعل الكثير من الاقتصاديين الفلسطينيين يخلصون إلى أن بروتوكول باريس الاقتصادي لم يعد صالحاً، لا بل إنه أصبح يشكل عبئاً على الفلسطينيين وعلى اقتصادهم (ملحم، 2016).

ثالثاً قطاع النقد:

أنشأت السلطة الفلسطينية وفقاً للمادة الرابعة من بروتوكول باريس سلطة النقد الفلسطينية التي تمتعت بالوظائف التقليدية التي يؤديها البنك المركزي من دون القدرة على إصدار عملة، وأوجب هذا البروتوكول

تداول العملة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية إلى جانب عملات أخرى ومنح إسرائيل سلطة فيتو فعالة على إصدار عملة فلسطينية (عزاييل، 2017).

وهو الأمر الذي سمح للبنوك الإسرائيلية بإدارة الودائع والتصرف بها كبنك مركزي يعمل داخل الأراضي التي تديرها السلطة الفلسطينية (سليمان، 2013).

ونص البروتوكول على أن يتضمن الهيكل التنظيمي لسلطة النقد دائرة للإشراف والرقابة على البنوك تكون مسؤولة عن الأداء الملائم للبنوك والاستقرار والقدرة على سداد الدين والسيولة... إلخ، وتم إنشاء دائرة للرقابة والتفتيش التي يناط بها مسؤولية الرقابة على المصارف (الشعبي، 2013).

ومن خلال بروتوكول باريس وقانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997م حُرِمَ النظام المصرفي الفلسطيني من إصدار النقد الفلسطيني، وهذا أدى إلى غياب المصرف المركزي لتحل محله سلطة النقد؟، وكانت صلاحيتها محدودة بالنظر للمصارف المركزية حيث قامت بالعديد من الوظائف التي تترادف اختصاصات المصارف المركزية، ولكن بشكل محدود (دراغمة، 2014).

سمح بروتوكول باريس بعلاقات تبادلية بين بنوك كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأنه سيكون لسلطة النقد الفلسطينية حق تحويل الشواكل الفائضة من البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية إلى بنك إسرائيل كعملة أجنبية، ولكن الجانب الإسرائيلي لم يلتزم بذلك، حيث قرر بنك هبوعليم في عام 2009م الذي يقوم بتمثيل البنوك الفلسطينية في غرفة المقاصة وقف قبول أي أموال نقداً من فروع البنوك الفلسطينية في الضفة، وتبعه بنك دسكاونت عام 2010م، وعليه قامت سلطة النقد الفلسطينية بدورها وفق بروتوكول باريس فتوصلت مع الجانب الإسرائيلي بوساطة البنك الدولي والدول المانحة إلى أنه يحق للبنوك الفلسطينية من الضفة بشحن (120) مليون شيكل شهرياً نقداً للبنك المركزي الإسرائيلي والذي بدوره يودعها في البنوك الإسرائيلية بناءً على حجم السيولة عند كل بنك، وما زالت سلطة النقد تقوم بالتفاوض

لرفع سقف المبلغ المسموح شحنه شهرياً، حيث يعتبر المبلغ قليل مقارنة بحجم الفائض لدى البنوك الفلسطينية (الشعبي، 2013).

وظهر انتهاك إسرائيل لبروتوكول باريس في الجانب النقدي بدرجات متفاوتة، حيث كان هناك تعطيل وتأخير لنقل الشيك الإسرائيلي من مكان إلى آخر داخل الأراضي الفلسطينية أو بين الاقتصاد الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي هو انتهاك لكون الشيك معتمد كعملة رئيسة للتداول في الاقتصاد الفلسطيني، ويشكل ذلك عنصر لإرباك البنوك ويزيد تكاليفها، والانتهاك الصارخ للبروتوكول بنصوصه وروحه ومبادئه يظهر جلياً في رفض بنك إسرائيل التعامل مع غرفة المقاصة الفلسطينية التي أسستها سلطة النقد الفلسطينية. حيث أن هذا الانتهاك يفاقم من معاناة البنوك والتجار الفلسطينيين في إتمام عمليات التبادل التجاري بين الاقتصادين. وبدلاً من ذلك فرض بنك إسرائيل على البنوك الفلسطينية إجراء المقاصة لعملائها من خلال البنوك الإسرائيلية والتي ترفض التعامل مع البنوك الفلسطينية كبنوك مراسلة إنما فقط كعميل، أما الانتهاك الأكثر تأثيراً على العمل المصرفي الفلسطيني ومن ثم على الاقتصاد الفلسطيني ككل، فيتمثل في عدم قبول البنوك الإسرائيلية بتحويل الكميات الفائضة من الشيك الإسرائيلي لدى البنوك الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية، وخاصة في عام 2007م رفضت البنوك الإسرائيلية التعامل مع البنوك العاملة في قطاع غزة وذلك بعد اعتبار الحكومة الإسرائيلية قطاع غزة كياناً معادياً (عبد الرزاق، 2016).

رابعاً قطاع الموارد الطبيعية:

تعطي الفقرة الثانية عشرة من المادة الثالثة في بروتوكول باريس الاقتصادي للسلطة الفلسطينية الحق في استيراد مشتقات البترول وفقاً للمقاييس والمواصفات الأردنية إذا ما تطابقت مع المواصفات والمقاييس في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى بعض الشروط لمنع التهريب، وهي تمييز

لون البنزين عن ذلك الموجود في الأسواق الإسرائيلية، واتّخاذ السلطة جميع التدابير لضمان عدم تسويق هذا البنزين في إسرائيل، وأن لا يتجاوز الفرق في السعر النهائي للبنزين 15% (الشعبي، 2013).

كما نص البند (67) على أن يتولى كل طرف حماية البيئة والنظام البيئي والأماكن السياحية الواقعة تحت ولايته، ونظراً لأهمية الشواطئ والنشاطات البحرية للسياحة، فعلى كل جانب أن يبذل أقصى جهوده للتأكد بأن التنمية والبناء على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وخاصة على الموانئ (مثال عسقلان وغزة) تخطط وتتخذ بشكل لا يؤثر عكسياً على البيئة أو على مهام الشواطئ والمياه المحاذية للجانب الآخر.

أما بالنسبة للزراعة تناولت المادة الثامنة من بروتوكول باريس تنظيم العلاقة الزراعية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما تنص أيضاً على حرية نقل المنتجات الزراعية وبدون جمارك وضرائب، وأن تكون العلاقات بين خدمات البيطرة والحماية النباتية بينهما قائمة على التبادلية (الشعبي، 2013).

تأثير بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

1. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

المقدمة

تعرف الموازنة بأنها وثيقة مالية تجمع بين إيرادات الدولة ونفقاتها العامة. وهذه الوثيقة تعكس فلسفة النظام السياسي القائم، واستخدام السياسة المالية في معالجة مشاكل الاقتصاد القومي ورفع مستوى رفاهية المجتمع (النتشة، 2013).

تعد الموازنة العامة للدولة بمثابة الخطة المالية السنوية للحكومة والتي تعكس إلى حد بعيد أهدافها وسياساتها وبرامجها وأثرها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الإنفاق الحكومي، وتظهر أهمية الموازنة العامة للدولة من الجانب السياسي بأنها تعبر عن برنامج عمل الحكومة خلال فترة زمنية محددة، وتعبر عن خطة الدولة السياسية بطريقة الأرقام، كما أنها صك تمنحه السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية

للإنفاق العام، ومن الجانب الاقتصادي والاجتماعي فهي تعيد توزيع الدخل القومي لطبقات الاجتماعية المختلفة (المهاني، 2000).

وتقسم الموازنات العامة حسب الزاوية التي ينظر من خلالها وحسب الهدف المراد تحقيقه لخدمة الوظائف التخطيطية والرقابية بالتالي فإن الموازنات تعددت أنواعها منها موازنة البرامج والأداء والهدف منها ظهور الموازنة العامة على شكل برامج رئيسية وتطوير الإدارة الحكومية نفسها ورفع كفاءتها في تأدية الأعمال بما فيها أعمال البرمجة وإمداد متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة لهم وقياس الأعمال المنجزة بكفاءة وفعالية، أما النوع الثاني موازنة التخطيط والبرمجة حيث يتم الاهتمام بالسياسة المالية والاقتصادية للحكومة وربطها بخطة اقتصادية محددة عن طريق مجموعة برامج وأنشطة لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للحكومة، والنوع الثالث الموازنة الصفريّة وتبدأ من الصفر بحيث يتم إعداد الموازنة على أساس إدارة جميع البرامج والأنشطة والمشاريع الحالية والسابقة ويفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في البداية، أما نوع الموازنة السائد لدى السلطة الفلسطينية وهو موازنة الرقابة (موازنة البنود) والغرض منها فرض رقابة مركزية على الإنفاق العام، ومحاولة التغلب على عيوب الإدارة الحكومية ومنع الاختلاسات المالية والصرف بدون وجه حق، وينظر إليها بأنها وسيلة وقاية ورقابة، فيتم تبويب الإنفاق العام حسب النوع مثل مصاريف المستخدمين وهي الرواتب والأجور، والإيجارات والإنارة والأدوات المكتبية وغيرها (تلاحمة، 2018).

❖ تأثير بروتوكول باريس على الإيرادات العامة:

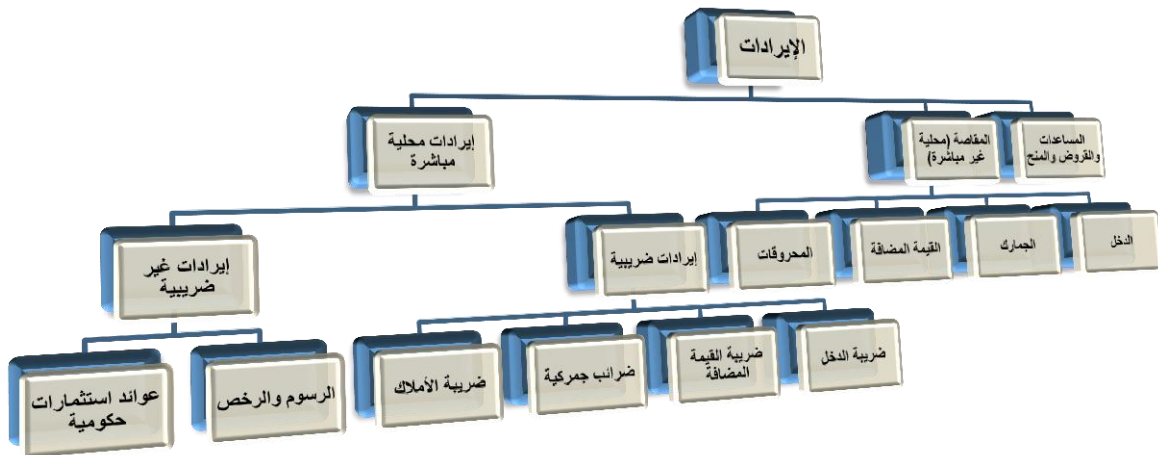
تُعرّف الإيرادات بأنها عبارة عن مجموع لأموال التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة وبما يضع سياساتها موضع التنفيذ (أبو وهدان، 2014).

ولكن الحالة الفلسطينية تختلف عن غيرها لأن جزءاً مهماً من إيراداتها العامة يتولد بسبب العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي، وتقوم إسرائيل بجبايتها وفقاً لترتيبات نص عليها بروتوكول باريس بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية الموقع في باريس عام 1994م (عبد الرازق، 2016).

نتيجة لذلك فإنّ الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية أصبحت مرهونة إلى حدٍ بعيد بالإيرادات المرتبطة بالمقاصة التي يتحكم فيها الجانب الإسرائيلي، وقد نجم عن التحكم الإسرائيلي هذا عجز السلطة عن التحكم بالسياسة المالية بشكل تام، ولا سيما أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، خاصةً إذا علمنا أن إيرادات المقاصة وضرائب العمل في السوق الإسرائيلية تشكل أكثر من 60% من الإيرادات العامة المستحقة في تمويل الإنفاق الجاري للسلطة الفلسطينية (عبد الكريم، 2005).

تقسم إيرادات السلطة الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: إيرادات الجباية المحلية



الشكل رقم (1) إيرادات الجباية المحلية

تتشكل الجباية المحلية من الإيرادات الضريبية والغير ضريبية حيث تشكل الأولى الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، وتعتبر الضريبة إحدى أهم الوسائل المالية التي تمكن الدولة من التدخل في توجيه

النشاطات الاقتصادية في الاتجاه الذي يتوافق مع سياسات وأهداف الدولة. فكانت الضريبة ولم تنزل حتى الآن العنصر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة (الخطيب، 2006).

بحسب ما جاء في بروتوكول باريس الاقتصادي، فإن الإيرادات الضريبية تشمل (الوادية، 2018):

أ- **الضرائب المباشرة:** وتتكون من الضرائب على الدخل والأرباح، وضريبة الأملاك التي تفرض على الأراضي والعقارات، وتعتبر ضرائب الدخل والأرباح المصدر الرئيسي للضرائب المباشرة في الموازنة العامة الفلسطينية.

ب - **الضرائب غير المباشرة:** ولها حصة الأسد ضمن الإيرادات الضريبية، وتشمل التالي: ضريبة القيمة المضافة على الإنتاج المحلي. ضريبة القيمة المضافة على المستوردات. ضريبة القيمة المضافة المحولة من الخارج. ضريبة الشراء على الإنتاج المحلي. المكوس على المحروقات.

وتنقسم ضريبة القيمة المضافة حسب مكان جبايتها إلى: ضريبة القيمة المضافة والتي يتم جبايتها في مناطق السلطة الفلسطينية وتبلغ 17%، والضريبة التي يتم الحصول عليها من خلال المقاصة مع إسرائيل، والتي تقوم بجبايتها وتحويلها إلى السلطة الفلسطينية مقابل رسوم تحصيل 3% طبقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي (الوادية، 2018).

أما الإيرادات الغير ضريبية فتشمل رسوم الخدمات العامة التي تقدم للمواطن وهي متعددة منها رسوم الصحة، والتعليم، والنقل، والمعابر وغيرها، وكذلك أرباح الشركات المملوكة للسلطة الفلسطينية، فنجد أنها جزء مهم من الإيرادات (قباجة، 2012).

انخفضت إيرادات الجباية المحلية خلال الربع الثاني من العام 2020م بنسبة 53.5% مقارنة بالربع الأول من العام 2020م، لتبلغ حوالي 0.6 مليار شيكل، وساهمت هذه الإيرادات بتغطية نحو 42.4%

من النفقات الجارية وصافي الإقراض، علماً بأن الإيرادات الضريبية شكلت ما يقارب 75.5% من إيرادات الجباية المحلية، فيما ساهمت الإيرادات غير الضريبية بنحو 18.2% والتحصيلات بنحو 6.3% من إيرادات الجباية المحلية خلال الربع الثاني من العام 2020م.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية فقد بلغت 0.5 مليار شيكل خلال الربع الثاني 2020م منخفضة بنحو 45.1% مقارنة بالربع الأول، وتوزعت بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة 45.6% وإيرادات الجمارك 20.3% وضريبة الدخل 18.3% ومكوس السجائر 15.3%، فيما ساهمت باقي البنود (ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات) بنحو 0.5% من مجمل الإيرادات الضريبية (سلطة النقد، 2020).

ثانياً: إيرادات المقاصة (إيرادات محلية غير مباشرة):

فبموجب البروتوكول تم تنظيم العلاقة بين التاجر الفلسطيني والإسرائيلي ودائرتي الضريبة وإيجاد ما يسمى بأموال المقاصة من الضرائب على السلع الواردة للأراضي الفلسطينية من إسرائيل أو عبرها، تجبئها طواقم وزارة المالية الإسرائيلية نيابة عن الفلسطينيين، وتحولها للسلطة الفلسطينية بعملة الشيك، وذلك بالاعتماد على فاتورة المقاصة التي تم استحداثها نتيجة التداخل والتشابك بين مناطق السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، والتي تعكس حركة التبادل التجاري بين الأراضي الفلسطينية والجانب الإسرائيلي فقط، ويكمن الهدف من وجودها في عدم الاعتراف بالبضائع المنقولة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلا من خلال هذه الفاتورة، وذلك بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية وحركة البضائع والسلع والخدمات سواءً القادمة أو الخارجة من الجانبين، وبالتالي يتم معرفة استحقاقات السلطة الفلسطينية لدى الجانب الإسرائيلي من خلال عمل الإحصاءات اللازمة وفقاً للمعلومات المتوفرة فيها (الوادية، 2018).

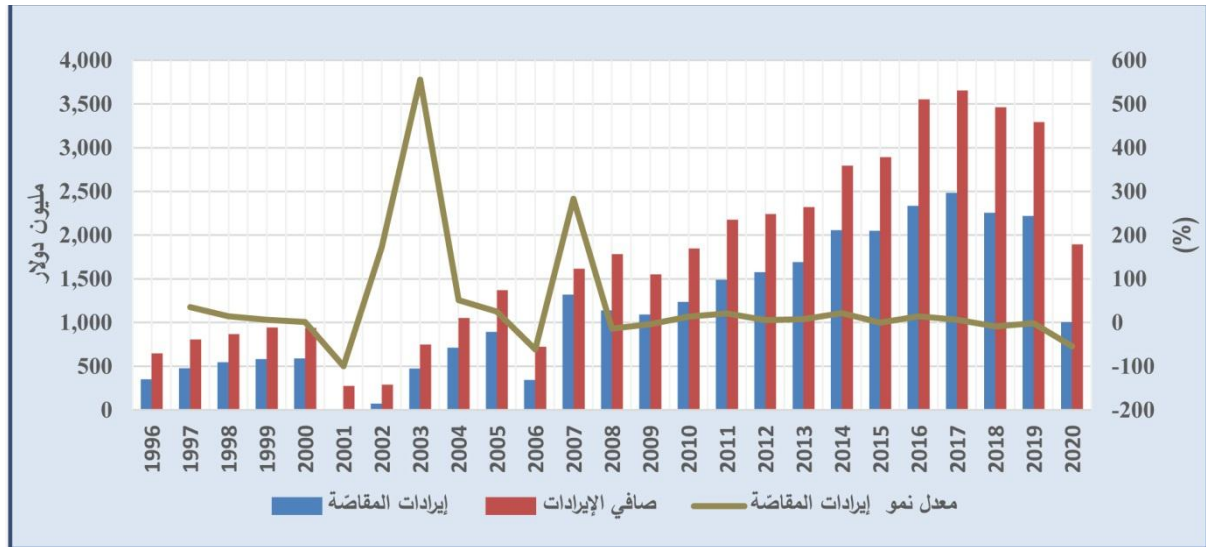
حيث نشأت إيرادات المقاصة نشأة مشوّهة ومنقوصة السيادة على استحقاقات الوصول إليها، بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي سنة 1994م، حيث أعطى البروتوكول الحق لـ"إسرائيل" في تحصيل ضريبة

القيمة المضافة من الواردات من "إسرائيل"، وإدارة عمليات التخليص الجمركي على الواردات الفلسطينية التي تمر عبر الموانئ الإسرائيلية، وتحصيل الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة عن هذه الواردات (إيرادات المقاصّة)، ومن ثم تحويل هذه الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية شهرياً، بعد خصم 3% منها كرسوم تحصيل (الأونكتاد، 2016).

ولا زال موضوع المقاصّة يشكل الهم الأكبر لدى مسؤولي الجمارك والمكوس في وزارة المالية الفلسطينية، حيث أشار المسؤولون إلى أن التهرب من الضرائب المترتبة على المقاصّة يصل من 30% - 40% من قيمتها ويعود ذلك إلى عمليات التهريب، وإلى عدم تقديم التاجر الفلسطيني الفاتورة الموحدة، أو لاتفاقه مع التاجر الإسرائيلي بالاكْتفاء بفاتورة تغطي جزءاً من الصفقة، وتظهر الأهمية الكبيرة للمقاصّة من خلال أثرها على الموازنة العامة فهي تغطي الجزء الأكبر من الإنفاق العام الفعلي، وسبب ارتفاع إيرادات الخزينة الفلسطينية من خلال استحوادها على ثُلثي الإيرادات، والاعتماد عليها باعتبارها العمود الفقري في تمويل حاجات الشعب الفلسطيني وخدماته، وتغطية جوانب مهمة من الفواتير المستحقة على السلطة الفلسطينية (أهمها الرواتب) (عبد الرزاق، 2016).

فمثلاً تم استلام المقاصّة في شهر نيسان 2020م بحوالي 1.2 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 2.2 مليار شيكل في الربع الأول من العام 2020م، وتوزعت إيرادات المقاصّة خلال الربع الثاني من العام 2020م على أساس الالتزام بين ثلاثة بنود رئيسية: الجمارك شكلت نحو 47.9%، والإيرادات من المحروقات بنحو 28.3%، وإيرادات القيمة المضافة بنحو 23.8% من إيرادات المقاصّة المحولة، وقد بلغ المتوسط الشهري لإيرادات المقاصّة خلال الربع الثاني نحو 383.3 مليون شيكل، مقارنة بمتوسط شهري بحوالي 719.1 مليون شيكل خلال الربع الأول من العام 2020م، فيما بلغت نسبة المتوسط الشهري على أساس

الالتزام خلال الربع الثاني من العام 2020 مقارنة بنسبة 129.5% خلال الربع الأول (سلطة النقد، 2020).



الشكل (2): تطور حجم إيرادات المقاصة خلال الفترة 1996-2020م

- يلاحظ من الرسم البياني السابق أن هناك نمو بسيط في قيمة المقاصة في السنوات الأولى التي تضم الأعوام (1996-2000م).
- انخفاض حجم إيرادات المقاصة في الأعوام (2001-2002م) ووصولها إلى أدنى حجم لها خلال سنة 2001م، حيث بلغت إيرادات المقاصة في تلك السنة صفر وبمعدل نمو - 100%، نتيجة عدم استلام السلطة الفلسطينية أي أموال من إيرادات المقاصة في تلك السنة، وذلك على خلفية تأثر أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال سنة 2001م بمجريات الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وما واكبها من ممارسات قمعية وتدميرية، تمثلت في قيام الاحتلال الإسرائيلي بفرض حصار شامل على الأراضي الفلسطينية، وإحكام إغلاق وعزل الأراضي الفلسطينية عن العالم الخارجي، وإغلاق الحدود والمنافذ المحلية والدولية، بجانب تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى 115 جزءاً، ومنع

الانتقال بين المدن الفلسطينية بإقامة الحواجز المسلحة، وحفر الطرق الرئيسية بعمق وعرض خمسة أمتار (جلس، 2020).

- وقد شهدت الأعوام من (2003-2005م) ارتفاع في قيمة المقاصة، ولكن في عام 2006م انخفضت بشكل حاد وذلك بسبب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية.

- وبعد استلام سلام فياض الحكومة في عام 2007م شهدت تلك الفترة ارتفاع في إيرادات المقاصة، ولكن في عام 2008-2009م وبسبب الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة كان هناك انخفاض واضح في إيرادات المقاصة.

- ارتفاع ونمو حجم إيرادات المقاصة في السنوات الأخيرة (2010-2019م) ووصولها إلى أعلى حجم لها خلال سنة 2017م، حيث بلغت إيرادات المقاصة في تلك السنة نحو 2,483 مليون دولار وينسبة نمو 6.5%، ويعود هذا الارتفاع في حجم إيرادات المقاصة في هذه السنة إلى تحقيق الاقتصاد الفلسطيني معدل نمو في تلك السنة بنحو 3.1% مقارنة مع سنة 2016م، بالإضافة إلى تزايد فجوة التجارة الخارجية، نتيجة لنمو الواردات بمعدل أكبر من الصادرات، لتبلغ 5.4 مليارات دولار سنة 2017م.

- وقد انخفضت إيرادات المقاصة في عام 2020م بسبب دخول جائحة كورونا وشل حركة الاقتصاد العالمي (جلس، 2020).

ففي فترات عديدة سابقة عانت الخزينة العامة الفلسطينية والمواطن الفلسطيني جراء احتجاز إيرادات المقاصة واستخدامها كوسيلة للابتزاز والضغط، والأزمة الحالية التي تشهدها المالية العامة الفلسطينية دليل على ذلك (الصافي، 2019).

ثالثاً: مصادر التمويل الأخرى:

وتتضمن كل من المنح والمساعدات والدعم الخارجي، والتمويلات البنكية، ومصادر التمويل الأخرى، وعملت الدول المانحة ومنذ انطلاق عملية السلام على توفير كافة السبل لدعم السلام في الشرق الأوسط فقامت هذه الدول بتقديم المساعدات المالية والعينية لإعادة بناء وإعمار البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني والتي كان الاحتلال الإسرائيلي قد تركها مدمرة بشكل كامل (الشفة، 2005).

وبلغ حجم ونسبة المنح والمساعدات على مدار السنوات العشرة الماضية (2010-2019م)، مجمل ما حصلت عليه السلطة الفلسطينية على تمويل خارجي للموازنة العامة على مدار 10 سنوات، والذي بلغ (34) مليار شيكل، ذهبت (29) مليار شيكل منها لدعم الخزينة العامة ونسبة (85.5%) من إجمالي التمويل الخارجي، فيما رفدت (5) مليارات شيكل كتمويل تطويري، أي ما نسبته (14.5%) من إجمالي التمويل الخارجي (أمان، 2020).

قدرت الحكومة الفلسطينية المساعدات الخارجية في موازنة الطوارئ لعام 2020م بنحو 2229 مليون شيكل بواقع (1509 مليون شيكل منح ومساعدات لدعم الموازنة العامة، و720 مليون شيكل منح ومساعدات لتمويل النفقات التطويرية) أي ما يعادل نحو 637 مليون دولار بواقع (431 مليون دولار منح ومساعدات لدعم الموازنة العامة، و206 مليون دولار منح ومساعدات لتمويل النفقات التطويرية)، في حين بلغت المنح والمساعدات الخارجية الفعلية في عام 2019م نحو 459 مليون دولار، أي أن المنح والمساعدات المقدرة في موازنة الطوارئ 2020م تزيد بنحو 60 % عن المنح والمساعدات الخارجية التي تحققت فعلياً في عام 2019م (جلس، 2020).

وقدّرت الحكومة الفلسطينية في موازنة الطوارئ بنحو 2160 مليون شيكل أي ما يعادل 617 مليون دولار، أي يزيد عن التمويل البنكي الذي تحقق في عام 2019م والذي بلغ بنحو 501 مليون دولار،

وبذلك يتوافق التمويل البنكي المقدّر في موازنة الطوارئ 2020م مع التوقعات التي تشير إلى ارتفاع حجم الدين المحلي خلال عام 2020م بسبب انخفاض الإيرادات العامة بما فيها المساعدات الخارجية من جهة وزيادة الانفاق العام في محاولةٍ لاحتواء أزمة كورونا من جهة أخرى، وصافي الإقراض بنحو 17787 مليون شيكل أي ما يعادل نحو 5082 مليون دولار (جلس، 2020).

لقد عانت الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية في العديد من السنوات بسبب القصور في الإيرادات الناتج بدوره عن عدد من المحددات الاقتصادية والتي من أهمها:

1. بروتوكول باريس الاقتصادي.
2. ضعف بنية الاقتصاد الفلسطيني الموروثة من الاحتلال المباشر والذي لم يعالج بالشكل الصحيح حتى تاريخه.
3. سياسة السلطة الفلسطينية في المجال الاقتصادي، والتي طابعها إغاثي أكثر منه تنموي فضلاً عن تخبّط خياراتها بين اقتصاد السوق وضرورات القطاع العام.
4. النظام الضريبي والتهرب الضريبي والذي لا زال يمارسه الأثرياء وأصحاب النفوذ والثروة (عبد النبي، 2012).

وبالرغم من تعاضد الوزن النسبي لإيرادات المقاصة، إلا أن الجانب الإسرائيلي ما زال يتحكم بالمطلق في عملية جبايتها وتحويلها إلى خزانة السلطة الفلسطينية مما يجعلها رهناً بالتطورات السياسية. وفي كثير من الأحيان فإن إسرائيل لا تلتزم بتحويلها إلى خزانة السلطة، في مواعيدها المحددة، كما أنها كثيراً ما ترهن تحويلها بالعوامل السياسية والتطورات على الأرض مما يجعل من هذه الأموال مصدر قلق للسلطة الفلسطينية بشكل خاص وللاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفي هذا السياق يذكر أن الجانب الإسرائيلي قد قام وفي أكثر من مناسبة بحجز هذه الإيرادات وخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى،

وبناءً على ذلك فإن عدم القدرة على التحكم في مواقيت إيرادات المقاصة يؤدي لخلق حالة من عدم التأكد حول حجم التدفقات النقدية المتاحة للحكومة الفلسطينية (حجم السيولة المتاحة) مما يضر بشكل كبير في قدرة الحكومة على وضع الخطط والمشاريع التطويرية والاجتماعية، وبالتالي خلق حالة من الإرباك فيما يتعلق بآليات الإنفاق الجاري ومواقيته المجدولة في مشروع الموازنة الأمر الذي من شأنه أن يُشكل خطراً هيكلياً رئيسياً في الموازنة (سلطة النقد الفلسطينية، 2012).

❖ تأثير بروتوكول باريس على النفقات العامة:

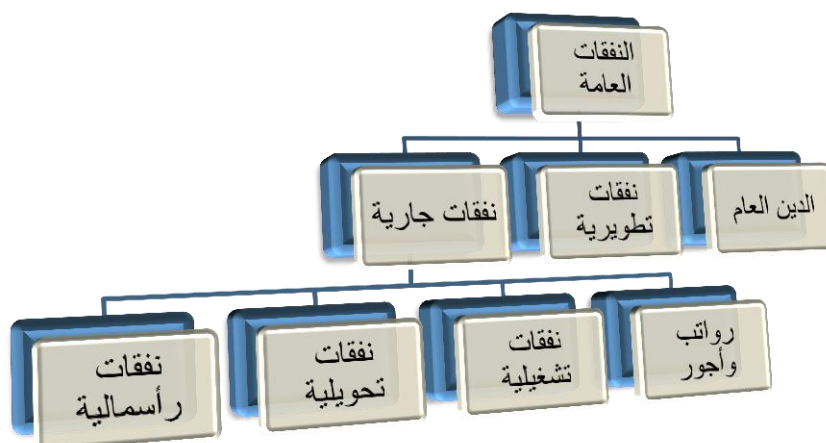
تعرف النفقات العامة بأنها مبالغ نقدية تقوم الدولة بإنفاقها على هيئاتها العامة، وعلى تقديم السلع والخدمات العامة في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية وأهمها الصحة والتعليم وإعانات المرتبطة بالبطالة والحالات الاجتماعية، بالإضافة إلى الإعانات الإنتاج ودعم التصدير، والاستثمارات وإعانات ودعم أسعار بعض السلع التموينية الأساسية.

وهذا أضعف من قدرة السلطة على وضع السياسات المالية التي تساعد التجارة الخارجية الفلسطينية هو اعتمادها على الإيرادات الجمركية لتمويل النفقات؛ ما ساهم في تعميق الارتهاق التجاري والمالي الفلسطيني لإسرائيل؛ بسبب الاعتماد على إسرائيل في جباية الرسوم، واحتجاز الأخيرة لمستحقات السلطة الفلسطينية متخذةً ذلك وسيلة ضغط وابتزاز في حال حدوث أي تدهور في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية (النتشة، 2013).

لذلك تسعى الحكومة الفلسطينية إلى تحقيق إيرادات كافية لتغطية وتمويل النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية والضرورية لضمان تطور ونمو الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، وتعتبر الجمارك من أهم مصادر الإيرادات في فلسطين، ولعائدات الجمارك دور هام في تغطية النفقات المترتبة على السلطة الفلسطينية، وبناءً على البروتوكول فإن السياسات الجمركية للسلطة الفلسطينية تحكمها أساسيات معينة

تتمتع من خلالها السلطة الفلسطينية بحرية تحديد الجمارك والرسوم والضرائب على السلع المستوردة (صالح، 2007).

وتقسّم الموازنة العامة الفلسطينية النفقات العامة إلى:



الشكل رقم (3) تقسيم الموازنة العامة الفلسطينية حسب النفقات العامة

1. نفقات جارية (Current Expenditure):

وهي النفقات الضرورية لتسيير أعمال الحكومة وتمكينها من أداء الخدمات وتنفيذ المشاريع المطلوبة منها. ومن الأمثلة عليها:

- الرواتب والأجور (Wages and Salaries) التي تدفعها السلطة الفلسطينية لموظفي القطاع العام بشقيه المدني والعسكري.
- النفقات التحويلية (Transfers Expenditure) كمدفوعات الإعانات الاجتماعية والمساهمات الحكومية في صندوق التقاعد وفي التأمين الصحي.
- النفقات التشغيلية (Operating Expenditure) (السلع والخدمات)، كإيجارات المقرات الحكومية وأثمان المياه والكهرباء والمحروقات، والقرطاسية والصيانة وغيرها.

- النفقات الرأسمالية (Capital Expenditure) وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية كالمباني والأراضي والمعدات والمركبات.

2. نفقات تطويرية (Development Expenditure):

وتختلف عن باقي أوجه الإنفاق من حيث العمر الافتراضي والعائد الاقتصادي أو الاجتماعي المتوقع على النفقة، ومن الأمثلة عليها النفقات على قطاعي التعليم والصحة من حيث التجهيزات، والإنفاق على البنى التحتية وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، والإنفاق على تجهيز المناطق الصناعية والبنى التحتية الزراعية، وغيرها من أوجه الإنفاق.

3. الدين العام (Government Debt):

الدين العام هو عبارة عن الرصيد غير المسدد للالتزامات الحكومية المالية، وينقسم إلى دين داخلي (الالتزامات المترتبة على الدولة للأفراد والشركات والمؤسسات المحلية)، ودين خارجي (الالتزامات المترتبة على الدولة للأفراد والشركات والمؤسسات والحكومات الأجنبية) (مفتاح، 2013).

انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2020م بنحو 46.4% مقارنة بالربع الأول من العام 2020م، ليبلغ حوالي 1.6 مليار شيكل، أما على أساس الإلتزام فقد ارتفعت النفقات العامة بنسبة 4.3% مقارنة بالربع الأول من العام 2020م، وبذلك شكل الإنفاق الفعلي نحو 43.6% من حجم الإنفاق المستحق خلال الربع الثاني مقارنة مع 84.8% خلال الربع الأول من العام 2020م.

ويتصف معظم الإنفاق العام الفعلي بكونه إنفاقاً استهلاكياً بشكل عام، حيث شكلت النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال الربع الثاني ما يقارب 92.8% من الانفاق، في حين لم تتجاوز حصة الإنفاق التطويري أو الاستثماري 7.2% خلال الربع الثاني من العام 2020م (سلطة النقد، 2020).

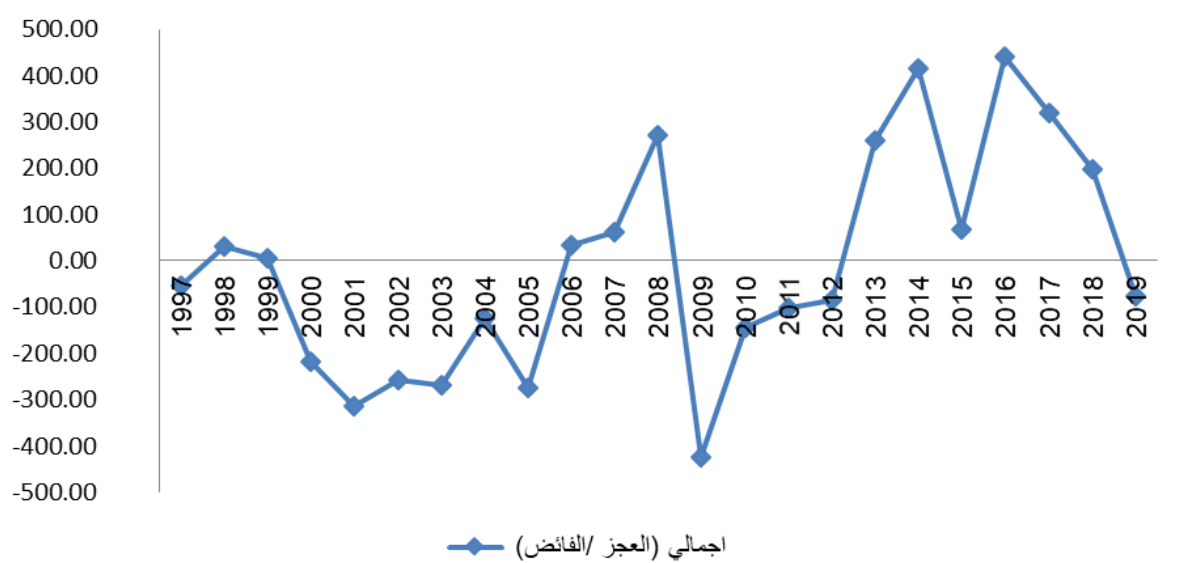
قدّرت الحكومة الفلسطينية في موازنة الطوارئ 2020م النفقات العامة وصافي الإقراض بنحو 17787 مليون شيكل أي ما يعادل نحو 5082 مليون دولار، وبذلك يزيد حجم النفقات العامة وصافي الإقراض عن حجم النفقات وصافي الإقراض التي تحققت في عام 2019م بنحو 60% والتي بلغت نحو 3660 مليون دولار عام 2019م، ويتوافق حجم النفقات العامة وصافي الإقراض المقدّر عام 2020م مع التوقعات التي تشير إلى زيادة النفقات العامة بسبب إجراءات التدابير الوقائية الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية لمكافحة فيروس كورونا وبخاصة وأنّ احتواء أزمة كورونا يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي لقطاع الرعاية الصحية وبخاصة لإقامة أماكن للحجر الصحي الجماعي للحالات المشتبه بإصابتها بهذا الفيروس وتوفير المواد التموينية اللازمة لهم في أماكن الحجر الصحي، وكذلك زيادة الإنفاق على معدات الوقاية الشخصية وإجراء الفحوص واختبارات التشخيص إضافة إلى مزيد من الأسرّة في المستشفيات والمراكز الصحية، وتجهيز مستشفيات ميدانية جديدة (حلس، 2020).

أمّا المعضلة حالياً في ظل هذه الجائحة فتتمثل في: تراجع كبير في إيرادات الضرائب، وعدم قدرة الاقتصاد على توليد الدخل، في الوقت الذي ترتفع فيه النفقات ولا سيما في القطاعين الصحي والأمني، مع ملاحظة أنّ هناك مشكلة مزمنة في الموازنة، وهي أنّ وتيرة نمو النفقات أكبر من النمو في الإيرادات، الأمر الذي يؤدي إلى فجوة تمويلية تتسع مع الزمن وبحاجة إلى تمويل من الدول المانحة أو عبر الاقتراض الخارجي والمحلي، وهذا الاقتراض يرفع من وتيرة تراكم الدين العام. وستؤدي الأزمة الحالية إلى تدهور في نسبة تراجع هذه المؤشرات بشكل دراماتيكي، وبالتالي ستصعّب على صانعي القرار اتخاذ التدابير والسياسات الفعالة لاحتواء ذلك والحد منه.

وقد يتساءل البعض هنا ما هو الحل؟ والجواب يكمن في التكيف مع هذه الأزمة والالتكاء إلى حدٍ ما على النشاط الاجتماعي التضامني وتعزيز دوره بشكل يساعد على احتواء التدهور، بالإضافة إلى السعي نحو

الاقتراض وتخصيص الجزء الأكبر منه للنفقات الصحية ومساعدة الأسر المتضررة والعمالة المعطلة. ومن يعتقد أن زيادة الضرائب والسعي نحو تطويرها يساعد في هذه الفترة يقع في مغالطة كبيرة، وفي الوقت نفسه يجب أن تكون الدعوة واضحة إلى القطاع الخاص المنتج بالالتزام الكامل بدفع الضرائب لأن ذلك يخفف من حدة أزمة كورونا (مسيف، 2020).

2. استعراض للموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:



الشكل رقم (4) الموازنة العامة الفلسطينية من عام 1997-2019.

وقد مرت الموازنة لدى السلطة الفلسطينية بمراحل عديدة بدءاً من عام (1994 إلى 1999م)، وما بين الأعوام (2000-2005م) كان هناك عجز في الموازنة العامة ويعود ذلك لانتفاضة الأقصى بالإضافة إلى أزمة المقاصة التي حصلت في تلك السنوات من الدراسة، وأن هناك فائض في الموازنة العامة ما بين الأعوام (2006-2008م) وذلك يعود إلى توقف السلطة الفلسطينية عن الانفاق على قطاع غزة بسبب الانقسام الفلسطيني الذي حصل في تلك الأعوام، أما ما بين الأعوام (2009-2012م) حصل عجز في الموازنة العامة أيضاً، أما في الأعوام التي تلت عام 2012م فكان هناك فائض في الموازنة ما عدا سنة

2019م التي حل فيها عجز مقداره 77.32 مليون دولار أمريكي ويعود السبب في هذا العجز إلى حجز أموال المقاصة وانقطاع المساعدات الأمريكية في محاولة للضغط على السلطة الفلسطينية للقبول بصفقة القرن (Awwad,2021).

3. أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

الاتفاقات المرحلية التي وقعتها (م. ت. ف) مع الحكومة الإسرائيلية منذ أوصلو عام 1993م وفي مقدمتها بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994م، وضعت قيوداً على مقدرة السلطة لاستخدام الكثير من المقدرات الاقتصادية، ولا سيما في مجالات النقد والتجارة الخارجية والضرائب غير المباشرة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار السياسات المتبعة أو الأخرى المتاحة في بعض المجالات التي لها تأثير مباشر على الإيرادات الحكومية، وبالتالي على سياساتها المالية - أيضاً - وبالمجمل غياب المجلس التشريعي مؤخراً وبالتالي غياب المرجع الرقابي الأهم على الدخل المالي للسلطة الفلسطينية وسبل انفاقه (عبد الكريم، 2005).

وكون بروتوكول باريس أضعف القطاع التجاري الفلسطيني وأحدث عجز في الميزان التجاري مع إسرائيل، وعمق الاعتماد على السوق الإسرائيلية كما اسفر هذا البروتوكول عن عجز الاقتصاد الفلسطيني في التعامل مع الأسواق الخارجية وخاصة الأسواق العربية، وشوه هياكل الإنتاج وألحق الضرر بسوق العمل وخلق البطالة وزاد تكلفة الحياة اليومية على الفرد وأضعف القدرة التنافسية للشركات الفلسطينية مع نظيرتها الإسرائيلية وقيد القطاع النقدي للجانب الفلسطيني بمنعهِ من إصدار عملة نقدية وأدى ذلك استمرار حرمان الخزينة الفلسطينية من قسم كبير من عائدات الضرائب والجمارك، وبالتالي أضعف من حصيلة إيرادات الموازنة العامة للجانب الفلسطيني في ظل نمو معدل النفقات، الأمر الذي أدى إلى إحداث عجز في الموازنة في بعض السنوات ورفع معدل الدين العام للسلطة ناهيك عن الفوائد المالية

المرتتبة على الاقتراض، وبناء على ذلك يظهر أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

الدراسات السابقة:

دراسة عزرايل (2017) هدفت هذه الدراسة للتعرف على تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين، وكانت أداة الدراسة هي المقابلة التي أجريت مع المسؤولين والمختصين وأصحاب العلاقة والدراية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد أظهرت النتائج أن موازنة السلطة الفلسطينية تصنف في مجملها على أنها موازنة بنود وأرقام، لا يمكن اعتبارها موازنة برامج وأداء إذ أنها لا تحقق الحد الأدنى من متطلبات ذلك، أضف إلى ذلك غياب المؤسسات الرقابية الواجب أن تقر الموازنة من قبلها وخاصةً المجلس التشريعي والمؤسسات الدستورية الأخرى وهذا ما يجعل المصالحة الفلسطينية مهمة جداً وذات أولوية قاطعة لأن من شأنها إعادة الاعتبار للمؤسسات الدستورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية تساهم في تعزيز الإفصاح والشفافية والمسائلة وتضمن إدارة وحفظ أموال الشعب الفلسطيني من إيرادات المقاصة وغيرها، كما قيد بروتوكول باريس الاقتصادي السلطة الفلسطينية وحد من قدرتها على تنفيذ الاتفاقيات والتفاهات التجارية التي وقعت عليها، وأن ارتفاع معدلات البطالة والفقر وانخفاض مستوى الأداء الاقتصادي الفلسطيني إما لأسباب اقتصادية فنية تتعلق بانكماش قوى الطلب وتداعيات ذلك على قوى العرض وإما للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة الناتجة عن تعثر العملية السياسية وتراجع الدعم الدولي خلال السنوات الماضية.

دراسة (Injass et al, 2017) تهدف الدراسة إلى تقديم مراجعة نظرية لأبرز بنود الاتفاقية وذلك للتعرف على أوجه القصور أو الثغرات الاقتصادية فيها، وبيان الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، والخسائر التي سببها هذا البروتوكول للشعب الفلسطيني، ووجدت الدراسة أن هناك عدة ثغرات في

بروتوكول باريس تؤثر سلباً على عمق الاقتصاد الفلسطيني. اتضح أن المستفيد الأكبر والأول من معظم شروطه هو الجانب الإسرائيلي. يضاف إلى ذلك، في ضوء تطبيق بروتوكول باريس، لن تكون هناك فرصة للحديث عن إنشاء اقتصاد فلسطيني ناجح ومستقل. وأخيراً، وجدت الدراسة أن السلطة الفلسطينية فشلت في وضع الضمانات الكافية لضمان تنفيذ بنود الاتفاقية بالشكل الأمثل والمدة التي يتفق عليها الجانب الإسرائيلي. يوصي هذا البحث بإعادة النظر في بنود بروتوكول باريس وتعديل الكثير منها بما يتناسب مع المصلحة الفلسطينية، ولن يكون هناك انحياز للجانب الإسرائيلي.

دراسة (Samhuri, 2016) التي جاءت لتوضح أنه من المفترض أن يهدف بروتوكول باريس لعام 1994م بشأن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى تحقيق هدفين: تعزيز مصلحة الطرفين في السلام وتقوية الاقتصاد الفلسطيني، لم يتم تحقيق أي من هذه الأهداف. إذا كان هناك أي شيء فقد ساءت احتمالات تحقيقها بمرور الوقت. وأوضحت هذه الدراسة بأن فشل البروتوكول يرجع إلى حد كبير إلى السياق السياسي والإقليمي العام الذي تم تنفيذه فيه. كان هذا السياق مقيداً ومضراً للجانب الفلسطيني لدرجة أن أي ترتيب اقتصادي بديل كان من الممكن أن يتم التفاوض عليه بين الطرفين في عام 1994م كان سيصبح أيضاً غير قادر على تحقيق نتيجة مختلفة.

دراسة الشعبي (2013) هدفت إلى دراسة الواقع التطبيقي لبروتوكول باريس الاقتصادي، وتوضيح الواقع التنفيذي وعرض الممارسات التعسفية من الطرف الإسرائيلي لما سبق وقوع عليه، واعتمدت الباحثة منهجية المسح الأدبي والوثائق المتوفرة التي تمثلت برد الوزارات الفلسطينية ذات العلاقة على مراسلة مجلس الوزراء بغرض إجراء الدراسة، وإجراء مقابلات مع عدد من المسؤولين في هذه الوزارات للتأكد من صحة ما جاء في المراسلات التقييمية من الوزارات ذات العلاقة، وأظهرت النتائج إن تعسف إسرائيل في إجراءاتها في التعامل مع موضوع الضرائب وعدم البوح عن حقائق الاقتطاعات التي تقوم بها والتي من

المفترض حسب بروتوكول باريس أن تحول للسلطة الفلسطينية وذلك في مختلف المجالات التي تظمها بروتوكول باريس الاقتصادي.

دراسة عبد النبي (2012) هدفت إلى تقديم عرض وتحليل العلاقة القائمة بين النفقات في الموازنة العامة والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، وتوضيح أهمية تحليل بنود الموازنة العامة في وضع الخطط المستقبلية للسلطة الفلسطينية، استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث تم دراسة الفترة منذ 2000-2010م لإظهار الآثار الاقتصادية والاجتماعية في الموازنة العامة الفلسطينية من خلال الجداول والرسوم البيانية، كما استخدم الباحث المنهج القياسي والدلالات الإحصائية لاختبار فرضيات البحث لتوضيح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة الفرضيات، توصلت الدراسة الى وجود اهتمام لدى السلطة الفلسطينية بقطاع الخدمات الاجتماعية في السنوات الأخيرة، يرافقه تقصير في مخصصات قطاع التنمية الاقتصادية، أي أن الاهتمام بالتقديرات الاجتماعية كانت على حساب الجانب الاقتصادي.

دراسة مقداد والحلوت (2009) هدفت إلى التعرف على واقع الإيرادات والنفقات للسلطة الفلسطينية ومواطن الضعف والقوة فيها وحجم الفائض أو العجز، توصلت الدراسة إلى أن بروتوكول باريس الاقتصادي وقيوده ونظام المقاصة وتحصيل الإيرادات وعدم التزام الجانب الاسرائيلي عمومًا أضعف من قدرة الجانب الفلسطيني على التحكم بإيراداته المالية، علماً أنه يمكن زيادة التحصيل المالي وتخفيض النفقات عبر اصدار مجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والضرائب والأملاك الحكومية، مع وضع ضوابط للموازنة والمناقشات بين البنود والتحول لموازنة البرامج والأداء بالإضافة لزيادة كفاءة وأداء الأجهزة الرقابية.

دراسة صالح (2007) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آلية عمل الجهاز الضريبي في دائرة ضريبة القيمة المضافة، استكشاف مدى فعالية إجراءات العمل والتفتيش المتبعة في دائرة ضريبة القيمة المضافة، التعرف على التشريعات والقوانين الفلسطينية حول ضريبة القيمة المضافة، قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم الحصول على المعلومات والبيانات الأولية عن طريق الاستبانة التي تم تصميمها لهذا الغرض، وتم توزيع 40 استبانة والتي تمثل مجتمع الدراسة بالكامل، ولقد أظهرت الدراسة أنه توجد علاقة طردية بين كفاءة الجهاز الضريبي في دائرة ضريبة القيمة المضافة وزيادة العائدات، فكلما زادت الكفاءة لدى الجهاز الضريبي يؤدي ذلك إلى زيادة عمليات التحصيل، توجد إجراءات واضحة وصريحة تضبط العمل وكذلك عمليات التفتيش تسير بشكل منظم على الرغم من أن بروتوكول باريس الاقتصادي يعتبر مجحفا بالنسبة للسلطة الفلسطينية ويؤثر تأثيراً سلبياً على العائدات من ضريبة القيمة المضافة.

دراسة حميض (2006) هدفت إلى التعرف على تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من 1995-2005م، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأوضحت الدراسة أن الإيرادات الضريبية تمثل مورداً أساسياً للخزينة العامة، وأن المقاصة هي جزء من الإيرادات الضريبية في فلسطيني، وبينت مدى أهمية وتأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية، كما خلصت الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة تشكل 52% من مجموع الإيرادات الضريبية، واحتلت الأهمية الأولى، وهذا يؤكد على ضرورة تطويرها لأنها الجزء الهام والفعال من الإيرادات الضريبية، وإن تحكم الجانب الإسرائيلي في ضريبة القيمة المضافة قد أدى إلى تراجع إيرادات المقاصة بشكل كبيراً جداً خاصة خلال فترة الانتفاضة الأمر الذي أثر سلباً على الإيرادات الضريبية الفلسطينية وهذا يوجب على الفلسطينيين إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي.

دراسة المصري (1999) هدفت إلى تحليل أهمية الموازنة العامة ومشكلات إعدادها، وكذلك مشكلات تنفيذها، وتطرقت إلى السياسة المالية في إطار بروتوكول باريس، وكذلك المؤشرات الاقتصادية، وتناولت النفقات العامة والإيرادات العامة وعجز الموازنة ومصادر التمويل، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة لجم التوسع الوظيفي في القطاع العام ووقف الزيادة في الرواتب والأجور والإفصاح الكامل عن النشاط التجاري، وتحويل كافة عائدات السلطة للخرينة، وكذلك اعتماد إطار لإعداد الموازنة متعدد السنوات وقائم على تصور واقعي للإمكانيات المتاحة.

التعليق على الدراسات السابقة:

لاحظنا بأن الدراسات السابقة حول بروتوكول باريس قدر ركزت على البحث في تأثيره على الموازنة مثل دراسة عزرايل (2017) ودراسة عبد النبي (2012)، ومنها ما بحث في قصور البروتوكول مثل دراسة (Injass et al, 2017)، ومنها ما بحث في العلاقات الاقتصادية مثل دراسة (Samhuri, 2016)، ومن الدراسات السابقة ما بحث في الواقع التطبيقي مثل دراسة الشعبي (2013) وهناك مجموعة من الدراسات تمحورت حول الإيرادات والنفقات مثل دراسة مقدار والكحوت (2009) ودراسة حميض (2006)، ودراسة المصري (1999).

وتكن هذه الدراسة تميزت عن الدراسات السابقة في أنه تم اعدادها في ظل أزمة مالية تمر فيها السلطة الفلسطينية، في أعقاب رفضها لما سمي بصفقة القرن وذيول إملاءات أخرى حاولت الكثير من الدوائر الأمريكية والغربية فرضها على الجانب الفلسطيني.

الفصل الثالث

1.3 منهج الدراسة

2.3 مجتمع الدراسة

3.3 عينة الدراسة

4.3 أداة الدراسة

5.3 صدق الأداة

6.3 ثبات الأداة

7.3 متغيرات الدراسة

8.3 المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

عُرض في هذا الفصل المنهج الذي قام الباحث بإتباعه في هذه الدراسة، وتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها في تنفيذ دراسته، من حيث وصف مجتمع الدراسة وعينتها، والطريقة التي تم اختيار العينة بها، وأدوات الدراسة والطرق التي تم اتباعها في إعدادها، والتأكد من صدقها وثباتها، وخطوات تطبيقها، وتصميم الدراسة وإجراءاتها، والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل النتائج.

1.3 منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر، وكما هي في الواقع، وهو المنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات.

2.3 مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من درجة رجال الأعمال الخاصة حسب تصنيف الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة الخليل، وقد بلغ عددهم (450) رجل أعمال حسب إحصائية غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل.

3.3 عينة الدراسة

استخدم الباحث العينة القصدية بحيث تم استهداف درجة رجال الأعمال الخاصة في محافظة الخليل، فكان عدد أفراد العينة (75) رجل أعمال، أي بنسبة (16.7%) من مجتمع الدراسة، ويبين الجدول (1.3) توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة:

جدول رقم (1.3): توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات	البدائل	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	72	96.0
	أنثى	3	4.0
المسمى الوظيفي	رئيس مجلس إدارة شركة واحدة	44	58.7
	رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات	8	10.7
	غير ذلك	23	30.6
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	4	5.3
	بكالوريوس	43	57.4
	دراسات عليا	28	37.3

4.3 أداة الدراسة

للإجابة على سؤال الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة لقياس أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وقد تم تطوير الاستبانة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. ومن خلال الاستفادة من ذوي الاختصاص في مجال الإدارة، وقد اشتملت الاستبانة على (31) فقرة، مقسمة على محورين: المحور الأول يتكون من البيانات الأولية، والمحور الثاني يتكون من ثلاث مجالات وهي: أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني، أثر بروتوكول باريس على الإيرادات، أثر بروتوكول باريس على النفقات، كما في الملحق رقم (1).

5.3 صدق الأداة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، تم عرض الاستبانة على المشرف ومن ثم على مجموعة من المحكمين كما في الملحق رقم (2)، وعلى ضوء الملاحظات التي أشاروا إليها، تم تعديل وإعادة صياغة بعض الفقرات، وتم حذف بعض الفقرات، حتى خرجت الاستبانة في شكلها النهائي.

كما تم التحقق من صدق المقياس بحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation)

لفقرات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس، وذلك كما هو واضح في الجدول (2.3).

جدول (2.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية مع الدرجة الكلية للمقياس

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (r)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	سبب بروتوكول باريس نمواً للواردات أكثر من الصادرات.	0.452**	0.000
2.	عمق الارتهاق التجاري والمالي الفلسطيني لإسرائيل.	0.526**	0.000
3.	أضعف قدرة الاقتصاد على توليد الدخل.	0.630**	0.000
4.	شكل بروتوكول باريس الاقتصادي اللبنة الأساسية للنظام الاقتصادي الفلسطيني.	0.687**	0.000
5.	زاد من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير.	0.636**	0.000
6.	فتح بروتوكول باريس باب التجارة الخارجية للفلسطينيين.	0.629**	0.000
7.	ساهم في تغييب سياسة تنمية مبنية على الإمكانيات المتاحة.	0.500**	0.000
8.	حدّ بروتوكول باريس من فرص التنمية في القطاعات الفلسطينية.	0.677**	0.000
9.	وفر بروتوكول باريس المناخ اللازم لتشجيع الاستثمار في فلسطين وانتهاج سياسة تشجيع الاستثمار.	0.542**	0.000
10.	تتمتع سلطة النقد الفلسطينية بمعظم صلاحيات البنك المركزي.	0.403**	0.000
11.	دخل السلع الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية دون قيود طوّر الاقتصاد الفلسطيني.	0.553**	0.000
12.	منح الفلسطينيين صلاحية استيراد السلع، والخدمات الاستهلاكية دون وساطة من إسرائيل.	0.569**	0.000
13.	منح الفلسطينيين صلاحية استيراد السلع الإنتاجية مباشرة دون وساطة من إسرائيل.	0.386**	0.000
14.	تعتبر المقاصة من أبرز الإيرادات الفلسطينية التي أنتجها	0.554**	0.000

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	بروتوكول باريس.		
15.	تتحكم إسرائيل بمعظم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية.	0.607**	0.000
16.	ضريبة الدخل من أهم المصادر إيرادات الموازنة العامة الفلسطينية.	0.656**	0.000
17.	جباية المقاصة من قبل إسرائيل بمقابل 3% يضعف إيرادات السلطة.	0.652**	0.000
18.	هناك تحايل على الضرائب المترتبة على المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي.	0.509**	0.000
19.	تلتزم إسرائيل بإظهار حجم المقاصة شهرياً.	0.467**	0.000
20.	عمليات تهريب البضائع تضعف إيرادات السلطة التي يمكن جبايتها.	0.703**	0.000
21.	تلتزم إسرائيل بدفع المستحقات المالية للسلطة بالموعد المحدد.	0.713**	0.000
22.	أثر بروتوكول باريس إيجاباً في زيادة المنح والمساعدات الدولية.	0.636**	0.000
23.	الإيرادات الفلسطينية لا تغطي النفقات للسلطة.	0.604**	0.000
24.	بفضل بروتوكول باريس زادت حصة الفرد من النفقات العامة للدولة.	0.314**	0.000
25.	نمو النفقات أكبر من نمو الإيرادات.	0.550**	0.000
26.	أدت تفاهات بروتوكول باريس إلى ارتفاع مستوى الدين العام.	0.609**	0.000
27.	أدت تفاهات بروتوكول باريس إلى السعي نحو الاقتراض.	0.548**	0.000
28.	عمل بروتوكول باريس على تحديد قنوات الاتفاق الفلسطيني.	0.393**	0.000
29.	قيد بروتوكول باريس النفقات الاستثمارية للفلسطينيين.	0.568**	0.000
30.	قيد بروتوكول باريس النفقات التطويرية للسلطة الفلسطينية.	0.626**	0.000
31.	النفقات الجارية سبب رئيسي في عجز الموازنة الفلسطينية.	0.662**	0.000

** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2.3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس دالة إحصائياً، مما يشير إلى وجود اتساق داخلي بين فقرات المقياس.

6.3 ثبات الأداة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم استخدام ثبات الاتساق الداخلي لفقرات الأداة باستخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا على عينة الدراسة في كل مجال من مجالات أداة الدراسة، بالإضافة إلى الدرجة الكلية كما هو موضح في الجدول (3.3):

جدول رقم (3.3): معامل الثبات كرونباخ ألفا لمجالات أداة الدراسة

المجال	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ
أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني.	13	0.77
أثر بروتوكول باريس على الإيرادات.	9	0.79
أثر بروتوكول باريس على النفقات.	9	0.81
الدرجة الكلية لأداة الدراسة	31	0.84

يلاحظ من الجدول (3.3) أن درجة ثبات أداة الدراسة الكلية مرتفعة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ 0.84 عند الدرجة الكلية؛ أي أن أداة الدراسة المستخدمة قادرة على استرجاع ما نسبته 84% من البيانات، والنتائج الحالية فيما لو تم إعادة استخدامها وتوزيعها مرة أخرى على العينة نفسها؛ أي في حالة إعادة القياس، وتعد معاملات الثبات المستخرجة لهذا المقياس مناسبة وتفي لأغراض الدراسة.

7.3 متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: بروتوكول باريس.

المتغير التابع: الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

المتغيرات الديمغرافية: (الجنس، المسمى الوظيفي، المستوى التعليمي).

8.3 المعالجة الإحصائية

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيدا لإدخالها إلى الحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماَ معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية حسب مقياس لكرت الخماسي، حيث أعطيت الإجابة على درجة الممارسة الرقم 5 عند درجة موافقة شديدة، والرقم 1 عند درجة عدم موافقة شديدة.

وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، وتم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات والدرجات الكلية للمجالات، وقد تم فحص فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة للفرضيات ذات المتغير المستقل بمستويين، أما الفرضيات ذات المتغير المستقل بثلاثة مستويات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، ولقياس الصدق والثبات، فقد تم استخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach)، وذلك باستخدام الحاسوب وبرنامج الرزم الإحصائية SPSS.

الفصل الرابع

عرض وتحليل نتائج الدراسة

الفصل الرابع

عرض وتحليل نتائج الدراسة

1.4 مقدمة

تضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، التي توصل إليها الباحث عن موضوع الدراسة؛ وهو أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وبيان علاقة كل من المتغيرات من خلال إجابات أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها، ولكي يتم تحديد درجة متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة تم اعتماد المقياس الوزني الآتي:

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
منخفضة جداً	1.80-1
منخفضة	2.60-1.81
متوسطة	3.40-2.61
مرتفعة	4.20-3.41
مرتفعة جداً	5.00-4.21

2.4 نتائج أسئلة الدراسة

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني؟

للإجابة على هذا السؤال، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تتناول أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني والجدول (1.4) يوضح ذلك:

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني.

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال
مرتفعة جداً	0.61	4.61	1. ساهم في تغييب سياسة تنمية مبنية على الإمكانيات المتاحة.
مرتفعة جداً	0.93	4.51	2. سبب بروتوكول باريس نمواً للواردات أكثر من الصادرات.
مرتفعة جداً	0.79	4.42	3. حد بروتوكول باريس من فرص التنمية في القطاعات الفلسطينية.
مرتفعة جداً	0.61	4.36	4. أضعف قدرة الاقتصاد على توليد الدخل.
مرتفعة جداً	0.56	4.31	5. عمق الارتهان التجاري والمالي الفلسطيني لإسرائيل.
مرتفعة جداً	0.67	4.31	6. زاد من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير.
متوسطة	1.05	2.61	7. فتح بروتوكول باريس باب التجارة الخارجية للفلسطينيين.
منخفضة	1.23	2.04	8. شكل بروتوكول باريس الاقتصادي اللبنة الأساسية للنظام الاقتصادي الفلسطيني.
منخفضة	0.67	1.92	9. وفر بروتوكول باريس المناخ اللازم لتشجيع الاستثمار في فلسطين وانتهاج سياسة تشجيع الاستثمار.
منخفضة	0.96	1.91	10. تتمتع سلطة النقد الفلسطينية بمعظم صلاحيات البنك المركزي.
منخفضة	0.74	1.82	11. منح الفلسطينين صلاحية استيراد السلع الإنتاجية مباشرة دون وساطة من إسرائيل.

12.	دخول السلع الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية دون قيود طور الاقتصاد الفلسطيني.	1.61	0.89	منخفضة جداً
13.	منح الفلسطينيين صلاحية استيراد السلع، والخدمات الاستهلاكية دون وساطة من إسرائيل.	1.51	0.71	منخفضة جداً
	الدرجة الكلية	3.08	0.47	متوسطة

وبلاحظ من الجدول (1.4) الذي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني، أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (3.08) وأن معدل الانحرافات المعيارية (0.47) وهذا يدل على أن أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني جاء بدرجة متوسطة.

حيث كانت الفقرة (ساهم في تغييب سياسة تنمية مبنية على الإمكانيات المتاحة) أكثر الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (4.61) وانحراف معياري (0.61)، وتليها الفقرة (سبب بروتوكول باريس نمواً للواردات أكثر من الصادرات) بمتوسط حسابي (4.51) وانحراف معياري (0.93)، وتليها الفقرة (حد بروتوكول باريس من فرص التنمية في القطاعات الفلسطينية) بمتوسط حسابي (4.42) وانحراف معياري (0.79)، بينما كانت الفقرة (منح الفلسطينيين صلاحية استيراد السلع، والخدمات الاستهلاكية دون وساطة من إسرائيل) أقل الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (1.51) وانحراف معياري (0.71) وتليها الفقرة (دخول السلع الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية دون قيود طور الاقتصاد الفلسطيني) بمتوسط حسابي (1.61) وانحراف معياري (0.89).

2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أثر بروتوكول باريس على الإيرادات؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تتناول عن أثر بروتوكول باريس على الإيرادات والجدول (2.4) يوضح ذلك:

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على أثر بروتوكول باريس على الإيرادات.

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال
مرتفعة جداً	0.48	4.77	1. تعتبر المقاصة من أبرز الإيرادات الفلسطينية التي أنتجها بروتوكول باريس.
مرتفعة جداً	0.72	4.49	2. هناك تحايل على الضرائب المترتبة على المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي.
مرتفعة جداً	0.94	4.21	3. تتحكم إسرائيل بمعظم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية.
مرتفعة	1.23	4.18	4. عمليات تهريب البضائع تضعف إيرادات السلطة التي يمكن جبايتها.
مرتفعة	1.19	3.76	5. جباية المقاصة من قبل إسرائيل بمقابل 3% يضعف إيرادات السلطة.
مرتفعة	1.26	3.52	6. أثر بروتوكول باريس إيجاباً في زيادة المنح والمساعدات الدولية.
متوسطة	1.26	2.69	7. ضريبة الدخل من أهم المصادر إيرادات الموازنة العامة الفلسطينية.
منخفضة	1.11	2.48	8. تلتزم إسرائيل بإظهار حجم المقاصة شهرياً.
منخفضة	0.98	2.16	9. تلتزم إسرائيل بدفع المستحقات المالية للسلطة بالموعد المحدد.
مرتفعة	0.27	3.56	الدرجة الكلية

وبلاحظ من الجدول (2.4) الذي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لأثر بروتوكول باريس على الإيرادات حيث أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (3.56) وأن معدل الانحراف المعياري بلغ (0.27) وهذا يدل على أن أثر بروتوكول باريس على الإيرادات جاء بدرجة مرتفعة.

حيث كانت الفقرة (تعتبر المقاصة من أبرز الإيرادات الفلسطينية التي أنتجها بروتوكول باريس) أكثر الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (4.77) وانحراف معياري (0.48)، وتليها الفقرة (هناك تحايل على الضرائب المترتبة على المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي) بمتوسط حسابي (4.49) وانحراف معياري (0.72)، وتليها الفقرة (تتحكم إسرائيل بمعظم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية) بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.94)، بينما كانت الفقرة (تلتزم إسرائيل بدفع المستحقات المالية للسلطة بالموعد المحدد) أقل الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (2.16) وانحراف معياري (0.98)، وتليها الفقرة (تلتزم إسرائيل بإظهار حجم المقاصة شهرياً) بمتوسط حسابي (2.48) وانحراف معياري (1.11).

3.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أثر بروتوكول باريس على النفقات؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تتناول أثر بروتوكول باريس على النفقات والجدول (3.4) يوضح ذلك:

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على أثر بروتوكول باريس على النفقات.

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال
1.	0.72	4.56	النفقات الجارية سبب رئيسي في عجز الموازنة الفلسطينية.
2.	1.16	4.42	الإيرادات الفلسطينية لا تغطي النفقات للسلطة.
3.	0.82	4.41	عمل بروتوكول باريس على تحديد قنوات الاتفاق الفلسطيني.
4.	0.86	4.41	قيد بروتوكول باريس النفقات الاستثمارية للفلسطينيين.
5.	0.56	4.38	أدت تفاهات بروتوكول باريس إلى السعي نحو الاقتراض.
6.	0.65	4.36	أدت تفاهات بروتوكول باريس إلى ارتفاع مستوى الدين العام.
7.	0.68	4.34	قيد بروتوكول باريس النفقات التطويرية للسلطة الفلسطينية.
8.	0.57	4.25	نمو النفقات أكبر من نمو الإيرادات.
9.	1.14	4.13	بفضل بروتوكول باريس زادت حصة الفرد من النفقات العامة للدولة.
	0.51	4.33	الدرجة الكلية

وبلاحظ من الجدول (3.4) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لأثر بروتوكول باريس على النفقات وأن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (4.33) وأن معدل الانحراف المعياري بلغ (0.51) وهذا يدل على أن أثر بروتوكول باريس على النفقات جاء بدرجة مرتفعة جداً.

حيث كانت الفقرة (النفقات الجارية سبب رئيسي في عجز الموازنة الفلسطينية) أكثر الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (4.56) وانحراف معياري (0.72)، وتليها الفقرة (الإيرادات الفلسطينية لا تغطي النفقات للسلطة) بمتوسط حسابي (4.42) وانحراف معياري (1.16)، وتليها الفقرة (عمل بروتوكول باريس على تحديد قنوات الانفاق الفلسطيني) بمتوسط حسابي (4.41) وانحراف معياري (0.82)، بينما كانت الفقرة (بفضل بروتوكول باريس زادت حصة الفرد من النفقات العامة للدولة) أقل الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (1.14)، وتليها الفقرة (نمو النفقات أكبر من نمو الإيرادات) بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.57).

4.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية؟

أظهرت النتائج أن بروتوكول باريس الاقتصادي، كبّد الاقتصاد الفلسطيني خسائر مالية تتجاوز المليار دولار سنوياً، وهذا يعود إلى عدم التزام "إسرائيل" بالبنود التي تضمنها الاتفاق كحجز أموال المقاصة لعدة أشهر، مما يعني عملياً أن السلطة تفقد 70% من مواردها، واقتطاع جزء كبير منها لابتزاز السلطة كما حدث مراراً وتكراراً وهو يحدث اليوم، بالإضافة لتحكم "إسرائيل" بسياسات الاستيراد والتصدير، بما يحقق لها مكاسب تجارية على حساب الفلسطينيين، وقد أثر على إيرادات السلطة بشكل كبير وأحدث تهرب ضريبي بصورة كبيرة وأضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وجعله استهلاكي، وهذا جعل من

الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد وهمي قائم على التجارة وليس على الإنتاج وهذا أحدث مشاكل كبيرة أبرزها البطالة.

3.4 فحص واختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لبروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Sample Test) للفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.4).

جدول (4.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Sample Test) للفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

المتغيرات	المتوسط الحسابي	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني.	3.08	11.482	0.000**
أثر بروتوكول باريس على الإيرادات.	3.56	17.930	0.000**
أثر بروتوكول باريس على النفقات.	4.33	22.341	0.000**
أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية	3.67	26.90	0.000**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4.4) أنه يوجد أثر لبروتوكول باريس على الموازنة العامة

للسلطة الفلسطينية، حيث أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة

($0.05 \geq \alpha$) ما يدل على رفض الفرضية الصفرية والتأكيد على وجود أثر لبروتوكول باريس على الموازنة

العامة للسلطة الفلسطينية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.67) أي بدرجة مرتفعة.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم أفراد العينة لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى للمغيرات التالية (الجنس، المسمى الوظيفي، المستوى التعليمي).

أولاً الجنس

ولفحص الفرضية الصفرية، تم استخدام اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير الجنس، والجدول (5.4) يوضح ذلك:

جدول (5.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لإجابات المبحوثين لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "t"	مستوى الدلالة
ذكر	72	3.67	0.22	73	0.866	0.389
أنثى	3	3.78	0.05			

يتبين من خلال الجدول (5.4) أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.866)، ومستوى الدلالة (0.389)، وهي أكبر من (0.05)؛ لذا لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير الجنس، ولذلك تم قبول الفرضية الصفرية.

ثانياً المسمى الوظيفي

ولفحص الفرضية الصفرية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لإجابة أفراد عينة الدراسة على أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي، والجدول (6.4) يوضح ذلك:

جدول (6.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لإجابة أفراد العينة على أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة α
بين المجموعات	0.094	3	0.031	0.646	0.588
داخل المجموعات	3.441	71	0.048		
المجموع	3.535	74			

يلاحظ من الجدول (6.4) أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.646) ومستوى الدلالة (0.588) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛ أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي، لذلك تم قبول الفرضية الصفرية.

ثالثاً المستوى التعليمي

ولفحص الفرضية الصفرية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لإجابات أفراد عينة الدراسة لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير المستوى التعليمي، والجدول (7.4) يوضح ذلك:

جدول (7.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لإجابات أفراد العينة على أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة α
بين المجموعات	0.123	2	0.062	1.299	0.279
داخل المجموعات	3.412	72	0.047		
المجموع	3.535	74			

يلاحظ من الجدول (7.4) أن قيمة ف للدرجة الكلية (1.299) ومستوى الدلالة (0.279) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛ أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين لأثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

ومن خلال البحث في أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. أن أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني جاء بدرجة متوسطة، حيث ساهم في تغييب سياسة تنمية مبنية على الإمكانيات المتاحة، وكذلك أدى إلى نمو الواردات أكثر من الصادرات، وحد كذلك من فرص التنمية الفلسطينية على الرغم من أنه منح الفلسطينيين صلاحية معقولة لاستيراد السلع، والخدمات الاستهلاكية دون وساطة من إسرائيل وإن كانت تشوبها بعض التعقيدات في التخليص عليها في الموانئ الإسرائيلية.
2. أن أثر بروتوكول باريس على الإيرادات جاء بدرجة مرتفعة، حيث تعتبر المقاصة من أبرز الإيرادات الفلسطينية التي أنتجها بروتوكول باريس، وهناك تحايل على الضرائب المترتبة على المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي، كما تتحكم إسرائيل بمعظم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، كما أن إسرائيل لا تلتزم بدفع المستحقات المالية للسلطة بالموعد المحدد، كما أنها لا تلتزم بإظهار حجم المقاصة شهرياً.
3. أن أثر بروتوكول باريس على النفقات جاء بدرجة مرتفعة جداً، حيث أن النفقات الجارية سبب رئيسي في عجز الموازنة الفلسطينية، والإيرادات الفلسطينية لا تغطي النفقات للسلطة الفلسطينية، كما عمل بروتوكول باريس على تحديد قنوات الإنفاق الفلسطيني.

4. يوجد أثر لبروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، ولا توجد فروق في إجابات المبحوثين عن أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تعزى إلى متغير الجنس، والمسمى الوظيفي، والمستوى التعليمي.

2.5 التوصيات

توصيات للحكومة:

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث الحكومة بالعمل على:

1. تشجيع الإنتاج المحلي وفرض سياسة واضحة لحماية المنتج الفلسطيني وفرض ضرائب على كل المنتجات الواردة وخاصة الغذائية والغير ضرورية والتي من الممكن أن تهدد المنتج الفلسطيني.
2. العمل على زيادة الصادرات الفلسطينية وتنويعها وزيادة جودتها من خلال الاستعانة بالطرق والأساليب الحديثة في الإنتاج والاستعانة بالتكنولوجيا قدر الامكان.
3. إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بريطه أسعار السلع في إسرائيل بأسعار السلع في المناطق الفلسطينية.
4. حتى تتوفر مقومات الاستقلال الفلسطيني يجب الضغط على الجانب الإسرائيلي للتخلي عن سياسات الإغلاق والحصار والتدمير الممنهج للكثير من مقومات حياة الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية.

توصيات لمؤسسات القطاع الخاص:

1. خلق بيئة استثمار جاذبة وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي.

2. أن يتم تعمل العاملين في القطاع الخاص على دعم الاقتصادي الفلسطيني والضغط على
المفاوض الفلسطيني من أجل الحد من سلبيات بروتوكول باريس.

توصيات للمجتمع الدولي:

1. إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تخدم وتلائم الجانب الفلسطيني بشكل
أفضل من الاتحاد الجمركي أو النقدي مع الجانب الإسرائيلي، وأن تشرف على تلك المنطقة

المجتمع الدولي

2. أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته اتجاه الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الفلسطينيين
والإسرائيليين.

المراجع:

- أبو زعيتر، أحمد، (2012)، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- أبو عرب، خليل، (2008)، أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.
- أبو وهدان، هارون، (2014)، دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- اشتية، بكر، 2018. "الإنفاق الحكومي على القطاع الاجتماعي من منظور العدالة الاجتماعية"، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي (مفتاح)، رام الله.
- الأونكتاد، (2014)، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي، نيويورك وجنيف.
- الأونكتاد، (2016)، تقرير التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض المحتلة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف.
- تلاحمة، يحيى (2018)، دور الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية كأداة للتخطيط والرقابة في ترشيد القرارات المالية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل.
- جميل، مسيف وقزمار، عصمت وربيعة، إسلام، (2020)، الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008)، التعداد العام للسكان والمنشآت 2007 المنشآت الاقتصادية: النتائج النهائية. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "فلسطين في أرقام"، 2003 .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة - السلع والخدمات، 2018 : نتائج أساسية. رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة، 2006.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010.

حلس، رائد، (2020)، أزمة إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية في سياقها السياسي وتداعياتها الاقتصادية، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

حميض، حنين، (2006)، تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من (1995-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.

الخطيب، كمال، (2006)، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين، 1996 - 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.

الخفيف، محمود ومسيف، مسيف والاقرع، معتصم، (2014)، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد.

الدجني، حسام، (2010)، فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، جامعة الأزهر، غزة.

دراغمة، بهاء، (2014)، مدى انسجام القوانين الاقتصادية الفلسطينية مع أحكام القانون الأساسي المعدل، رسالة ماجستير، جامعة القدس.

الزيان، زياد، (2018)، أثر حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي على النمو الاقتصادي في فلسطين 1996-2016م، الجامعة الإسلامية، غزة.

سرداح، خليل، (2012)، الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

سلطة النقد الفلسطينية، 2012 تقرير استدامة المالية العامة، 2012 كانون أول. رام الله-فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية، 2020 تطورات المالية العامة والدين الحكومي، الربع الثاني.

سليمان، بسام، (2013)، دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والأمن والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

السمهوري، محمد، (2017)، خمسون عاماً من العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية، 1967-2017: ماذا لدينا ليرند؟

الشعبي، هالة، (2013)، بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع التطبيقي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، رام الله.

الشقاقي، (2019). الاقتصاد السياسي للنمو والتوزيع في فلسطين: التاريخ والقياس والتطبيقات. دكتور الفلسفة، جامعة المدرسة الجديدة.

الشلة، علا، (2005)، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، جامعة النجاح، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين.

صافي، وسيم، (2019)، أزمة إيرادات المقاصّة وأثرها على بنود الموازنة الفلسطينية خلال نصف العام 2019، مجلة المرساة المصرفية، العدد 24، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله.

صالح، محمد، (2007)، العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة، الجامعة الإسلامية.

صندوق النقد الدولي. (2013). آخر التطورات وآفاق الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير خبراء النقد الدولي لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة، بروكسل.

عبد الرازق، عمر: (2016) تقييم السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، رام الله، فلسطين.

عبد الرازق، عمر (2002)، هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، رام الله.

عبد الرازق، عمر ومسيّف جميل، (2004)، تقييم أداء وزارة المالية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، فلسطين.

عبد الرازق، عمر، ومكحول، باسم، (1996)، "سوق المشروبات الخفيفة في الضفة الغربية" مجلة الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد الرابع، العدد الأول.

عبد الكريم، نصر، (2005)، الموازنة العامة الفلسطينية من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

عبد النبي، نبيل، (2012)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية 2000-2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

عزرايل، بلال، (2017)، تأثير برتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس.

عورتاني، هشام وآخرون. (1994). دراسة تحليلية لبنود اتفاق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.

غانم، محمد، (2010)، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين "دراسة تطبيقية على قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

الفلاح، بلال، (2013)، قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

قباجة، أحمد، (2012)، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

مسيف، مسيف، (2020)، واقع الإيرادات والضرائب الفلسطينية في زمن الكورونا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

المصري، محمد، (1999)، أهمية الموازنة العامة بالنسبة للسياسة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح، فلسطين.

مقداد، محمد والكحلوت، خالد، (2009)، واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير.

ملحم، غادة، (2016)، التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها في انتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

المهاني، محمد، (2000)، الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع والآفاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، عدد الأول.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2012)، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال.

النتشة، آمنة، (2013)، سبل زيادة حجم وتنوع مصادر الواردات الفلسطينية المباشرة وتقليص الاعتماد المعاد تصديرها من إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت.

النقيب، فضل، (2003)، مدخل نظري نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية، القدس رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

الوادية، فادي، (2018)، دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

وزارة المالية، (2018)، موازنة المواطن .رام الله، فلسطين :وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية.

وزارة الاقتصاد الفلسطيني. (2011). البدائل الاقتصادية لاتفاقية باريس، رام الله، فلسطين.

مفتاح، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2013، "دليل المواطن للموازنة العامة".

<https://www.aman-palestine.org/data/uploads/files/BudgetSitizin2013.pdf>

Angrist J (1995). ‘The economic returns to schooling in the West Bank and Gaza Strip. American Economic Review. December.

Awwad. Bahaa. (2021). The Role of the Clearance Crisis on Public Expenditure and Budget Deficit in Palestine. The International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG), Vol. 4, No. 1.

World Bank (2009), Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development. Sector note. April.

Injass, A, et al (2017), The Paris Protocol And The Palestinian Economy: New Evidence, South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law, Vol. 12, Issue 3 (April) ISSN 2289-1560

Samhour, M, (2016), Revisiting the Paris Protocol: Israeli-Palestinian Economic Relations, 1994–2014, The Middle East Journal 70(4):579-607

الملاحق

ملحق (1)



جامعة الخليل
كلية الدراسات العليا

استبانة بعنوان

أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية

تحية طيبة وبعد ...

بين أيديكم استبانة تتعلق بدراسة حول (أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية)، حيث سيتم تقديم هذه الدراسة كمتطلب لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا في جامعة الخليل. أرجو من حضرتكم المشاركة الفاعلة والجادة عن طريق الإجابة على أسئلة هذا الاستبانة. بوضع دائرة حول رمز الإجابة المناسبة وفي الخانة المخصصة لذلك، علماً بأن البيانات والمعلومات التي يتم جمعها من خلال الاستبانة ستكون حصراً للأغراض العلمية فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث:

صهيب عطاونه

إشراف:

د. تيسير عمرو

البيانات الأولية:

الجنس:

أ- ذكر ب- أنثى

المسمى الوظيفي:

أ- رئيس مجلس إدارة الشركة ب- رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات

ج- غير ذلك (حدد)...

المستوى التعليمي:

أ- ثانوي فأقل ب- بكالوريوس ج- دراسات عليا

القسم الثاني: فقرات الاستبانة. نرجو منك قراءة الفقرات الآتية بعناية والإجابة عليها بوضع إشارة (X) في المكان الذي يناسب رأيك.

يعبر الرقم 5 عن درجة موافقة شديدة، والرقم 1 عن درجة عدم موافقة شديدة.

1	2	3	4	5	الفقرة	
المجال الأول: أثر بروتوكول باريس على الاقتصاد الفلسطيني						
					1. سبب بروتوكول باريس نمواً للواردات أكثر من الصادرات.	
					2. عمق الارتهان التجاري والمالي الفلسطيني لإسرائيل.	
					3. أضعف قدرة الاقتصاد على توليد الدخل.	
					4. شكل بروتوكول باريس الاقتصادي اللبنة الأساسية للنظام الاقتصادي الفلسطيني.	
					5. زاد من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير.	
					6. فتح بروتوكول باريس باب التجارة الخارجية للفلسطينيين.	
					7. ساهم في تغييب سياسة تنمية مبنية على الإمكانيات المتاحة.	
					8. حدّ بروتوكول باريس من فرص التنمية في القطاعات الفلسطينية.	
					9. وفرّ بروتوكول باريس المناخ اللازم لتشجيع الاستثمار في فلسطين وانتهاج سياسة تشجيع الاستثمار.	
					10. تتمتع سلطة النقد الفلسطينية بمعظم صلاحيات البنك المركزي.	
					11. دخول السلع الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية دون قيود طوّر الاقتصاد الفلسطيني.	
					12. منح الفلسطينيين صلاحية استيراد السلع، والخدمات الاستهلاكية دون وساطة من إسرائيل.	
					13. منح الفلسطينيين صلاحية استيراد السلع الإنتاجية مباشرة دون وساطة من إسرائيل.	
غير ذلك وضّح:						
.....						

المجال الثاني: أثر بروتوكول باريس على الإيرادات

14.	تعتبر المقاصة من أبرز الإيرادات الفلسطينية التي أنتجها بروتوكول باريس.				
15.	تتحكم إسرائيل بمعظم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية.				
16.	ضريبة الدخل من أهم المصادر إيرادات الموازنة العامة الفلسطينية.				
17.	جباية المقاصة من قبل إسرائيل بمقابل 3% يضعف إيرادات السلطة.				
18.	هناك تحايل على الضرائب المترتبة على المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي.				
19.	تلتزم إسرائيل بإظهار حجم المقاصة شهرياً.				
20.	عمليات تهريب البضائع تضعف إيرادات السلطة التي يمكن جبايتها.				
21.	تلتزم إسرائيل بدفع المستحقات المالية للسلطة بالموعد المحدد.				
22.	أثر بروتوكول باريس إيجاباً في زيادة المنح والمساعدات الدولية.				

غير ذلك وضّح:

.....

المجال الثالث: أثر بروتوكول باريس على النفقات

23.	الإيرادات الفلسطينية لا تغطي النفقات للسلطة.				
24.	بفضل بروتوكول باريس زادت حصة الفرد من النفقات العامة للدولة.				
25.	نمو النفقات أكبر من نمو الإيرادات.				
26.	أدت تفاهات بروتوكول باريس إلى ارتفاع مستوى الدين العام.				
27.	أدت تفاهات بروتوكول باريس إلى السعي نحو الاقتراض.				
28.	عمل بروتوكول باريس على تحديد قنوات الاتفاق الفلسطيني.				
29.	قيد بروتوكول باريس النفقات الاستثمارية للفلسطينيين.				
30.	قيد بروتوكول باريس النفقات التطويرية للسلطة الفلسطينية.				
31.	النفقات الجارية سبب رئيسي في عجز الموازنة الفلسطينية.				

كيف أثر بروتوكول باريس على موازنة السلطة الفلسطينية؟

.....

.....

.....

شكراً لتعاونكم معنا

ملحق (2) أسماء المحكمين

الأسم	التخصص	الدرجة العلمية	مكان العمل
1. د. أسامة شهبان	إدارة عامة	دكتوراه	الجامعة العربية الأمريكية
2. د. بلال الشوبكي	سياسة مقارنة	دكتوراه	جامعة الخليل
3. د. باسم أبو داود	اقتصاد	دكتوراه	كلية العروب
4. د. نصر عبد الكريم	اقتصاد	دكتوراه	جامعة بيرزيت
5. د. سمير الجمل	إدارة عامة	دكتوراه	كلية العروب
6. أ. نبيل صبيح	تحليل احصائي	ماجستير	(محلل إحصائي)
7. أ. شريف عطاونه	لغة عربية	ماجستير	(لغة عربية)

HEBRON UNIVERSITY		جامعة الخليل	
Ref.		الرقم :	
Date		التاريخ :	2021/07/11
لمن يهمه الامر			
تحية طيبة وبعد،،،			
الموضوع / بحث دراسات عليا			
<p>يفيد برنامج الماجستير في الادارة العامة في جامعة الخليل بأن الطالب صهيب محمد عطاونه ، ورقمه الجامعي (21819067) هو احد طلاب برنامج الماجستير في الادارة العامة (MPA) وهو في طور جمع المعلومات لبحثه بعنوان (أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية).</p> <p>يرجى مساعدته في تسهيل مهمته لإعداد الرسالة.</p> <p>مع الاحترام و التقدير،،،</p>			
<p>أ. د. سمير ابو زنيد عميد كلية التمويل والإدارة رئيس لجنة الدراسات العليا</p>			
			
P.O.Box 40 , Hebron , West Bank , Palestine URL : http // www.hebron.edu		ص.ب ٤٠ الخليل - فلسطين تلفون : 970 (0)2-222-0995 فاكس : 970 (0)2-222-9303	

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا

ماجستير

نموذج رقم (19)

تدقيق لغوي (عربي، انجليزي)

قبل مناقشة الرسالة

اسم الطالب/ الطالبة: الرقم الجامعي: 21819067

رقم الهاتف: 0599826283 البرنامج: الإدارة العامة

التوقيع: التاريخ: 2021/12/20

أفيد سيادتكم علماً بأن الرسالة الموسومة ب:

عنوان الرسالة باللغة العربية:

أثر بروتوكول باريس على الموازنة العامة
للسلطة الفلسطينية

عنوان الرسالة باللغة الإنجليزية:

The Impact Of The Paris Protocol on
The General Budget Of The Palestinian

Authority

تم تدقيقها لغوياً من حيث (الصياغة اللغوية السليمة: نحواً وإملاءً وأسلوباً)، وهي صالحة بصورتها اللغوية الحالية.

اسم المدقق والتوقيع: شريف عبد الله علال

الرتبة العلمية: ماجستير لغة عربية

عنوان العمل: جامعة القدس المفتوحة

رقم الجوال: 09767073

الإيميل: shareef1971@yahoo.com

التاريخ: 10/1/2022

ملاحظة: يعياً هذا النموذج من قبل (متخصص في اللغة العربية/ الإنجليزية) برتبة ماجستير على الأقل